

Distr.: General  
13 November 2018  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية والثلاثون

٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٩

التقرير الوطني المقدم بموجب الفقرة ٥ من قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

نيوزيلندا

\* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-19175(A)



\* 1 8 1 9 1 7 5 \*

## أولاً - مقدمة

- ١- من التقاليد التي تعتر بها نيوزيلندا حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الداخل وفي الخارج على حد سواء. ونحن ندرك أن حقوق الإنسان أمر حيوي لإقامة مجتمعات متنوعة وحاضنة للجميع وديمقراطية. ونرحب بالفرصة التي يمنحها الاستعراض الدوري الشامل لتقييم التقدم الذي أحرزناه وبمخاطر الإنجازات والتحديات والفرص المتعلقة بحقوق الإنسان في نيوزيلندا.
- ٢- وانبثقت من الاستعراض الدوري الشامل الثاني لنيوزيلندا ١٥٥ توصية وافقت الحكومة على ١٢٢ منها. وعملت الهيئات الحكومية معاً لتحديد الإجراءات التي يلزم تبنيها لدعم تنفيذ التوصيات الموافقة عليها وتحسين حالة حقوق الإنسان في نيوزيلندا. ويجري في سياق الخطة الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها "Mahere Rautāki a Motu"<sup>(١)</sup> رصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي قبلتها نيوزيلندا. وهذه الخطة هي كناية عن أداة تفاعلية على الإنترنت استحدثتها اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان، وهي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بلدنا. وهي تتيح للعموم الاطلاع على ما قامت به الحكومة بشأن كل توصية من التوصيات والتحقق منه. وهي تحدّث على الدوام وتعدّل مؤخراً لتضمينها توصيات هيئات المعاهدات وأهداف التنمية المستدامة.

## ثانياً - إعداد التقرير

- ٣- يقدم هذا التقرير لمحة سريعة عن أداء نيوزيلندا في مجال حقوق الإنسان في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قياساً بالتوصيات المشمولة بالاستعراض الدوري الشامل الثاني الخاص بنا. وهو يتضمن أيضاً الإجراءات التي تعتمدها الحكومة اتخذها مستقبلاً لمواجهة التحديات الحالية. وبالنسبة للمواضيع التي لم ترد في الاستعراض الدوري الشامل الأخير الخاص بنا، ثمة قسم يتناول القضايا الجديدة والناشئة.
- ٤- وجزر توكلاو تابعة لنيوزيلندا، لذلك جرت العادة على إدراجها في تقارير نيوزيلندا. ويتضمن هذا التقرير المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل مرفقاً بشأن معاهدات حقوق الإنسان السارية عليها. وثمة علاقات دستورية محددة تربط نيوزيلندا بجزر كوك ونيو وتوكلاو كجزء من مملكة نيوزيلندا. وتقديراً لهذه العلاقات، دُعيت حكومات هذه الجزر إلى الاطلاع على مسودة التقرير.
- ٥- وأجرت حكومة نيوزيلندا، بالتعاون مع اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان، مشاورات عامة في ثمانية مواقع في البلد لالتماس الآراء في قضايا حقوق الإنسان التي تتسم بالأهمية بالنسبة لسكان نيوزيلندا. وحضر هذه المشاورات ممثلون عن المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية والأوساط الأكاديمية والقبائل (*iwi*) وأفراداً مهتمون. وللمرة الأولى، زار مسؤولون حكوميون مدارس ثانوية في جميع أنحاء نيوزيلندا وطلبوا آراء أكثر من ٢٥٠ تلميذاً في قضايا حقوق الإنسان التي يوليها الشباب اهتماماً خاصاً.
- ٦- وكانت المسائل التي أثّرت خلال المشاورات شديدة التنوع. والمواضيع التي برزت بقوة مشار إليها في سياق التقرير كله. والحكومة مدركة للشواغل التي أثّرت وملتزمة بمواصلة العمل لمعالجتها.

## ثالثاً- الإطار النيوزيلندي لحقوق الإنسان

### البنى التحتية والمؤسسات المحلية لحقوق الإنسان<sup>(٢)</sup>

٧- يرد دستور نيوزيلندا في مجموعة من المصادر القانونية وغير القانونية، بما يشمل الوثائق التشريعية والقانون العام ومبادئ معاهدة وايتانغي والاتفاقية الدستورية وقانون وعُرف البرلمان والقانون العرقي الدولي<sup>(٣)</sup>. وقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ والقانون النيوزيلندي لشرعة الحقوق لعام ١٩٩٠ وقانون حماية الخصوصية لعام ١٩٩٣ هي القوانين الرئيسية الثلاثة التي ترمي تحديداً إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٨- والغرض من قانون حقوق الإنسان ضمان معاملة الجميع بإنصاف وعلى قدم المساواة. وهو يعرض الأطر التي يكون فيها التمييز غير قانوني، ويحظر التحرش الجنسي والاعتداء القائم على أساس عرقي والتحريض على التآليب بين الأعراق. ويحدد دور اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان والمحكمة المعنية ببحث مسائل حقوق الإنسان.

٩- وقانون شرعة الحقوق يعرض الواجبات التي يملها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويجب التحقق من جميع التشريعات الجديدة التي تُعرض على البرلمان للتأكد من أنها تتفق مع الحقوق والحريات الواردة في هذا القانون.

١٠- وقانون حماية الخصوصية يعزز ويحمي خصوصيات الأفراد ويعرض مهام المفوض المعني بشؤون الخصوصية. وهو يحدد المبادئ التي تحكم جمع واستخدام وكشف وتخزين المعلومات الشخصية من قبل الهيئات وإطلاع الأفراد على المعلومات الشخصية الخاصة بهم.

١١- وتلتزم الحكومة بصون الشراكات الحالية القائمة مع شعب الماوري، أي سكان نيوزيلندا الأصليين، بما في ذلك على مستويات القبائل (*iwi*) والعشائر (*hapū*) والأسر (*whānau*). وحقوق ومصالح الماوري معترف بها ومنصوص عليها في تشريعات شتى. ومعاهدة وايتانغي ومبادئها، سواء أشير أم لم يُشر إليهما صراحةً في التشريعات، يجب مراعاتهما ومنحهما الأولوية في مرحلة مبكرة من أي إجراء حكومي مقترح وذلك لضمان تحديد مصالح الماوري والتعاون على النحو الملائم مع الجماعات المعنية.

### التطورات<sup>(٤)</sup>

١٢- ثمة أمثلة عدة على التطورات التي شهدتها البنى التحتية والمؤسسات النيوزيلندية لحقوق الإنسان.

١٣- وقدمت نيوزيلندا منذ انضمامها إلى شراكة الحكومة المفتوحة في عام ٢٠١٣ خطتي عمل وطنيتين. تناولت الخطة الأولى توصيات انبثقت من تقييم أجرته منظمة الشفافية الدولية لنظام النزاهة الوطني النيوزيلندي. وبيّن هذا التقييم أن نظام النزاهة النيوزيلندي الجديد شديد الصلابة وصنّفه في مرتبة عالية قياساً بمؤشرات الشفافية والحكم الرشيد. وتضمنت الخطة الثانية التزامات بشأن عمليات الميزانية المفتوحة، والممارسات المتعلقة بالمعلومات الرسمية، والبيانات المفتوحة، ومشاركة العموم، والوصول إلى التشريعات، وتحسين طريقة وضع السياسات.

١٤- وفي عام ٢٠١٦، عدّل البرلمان قانون حقوق الإنسان لتغيير هيكلية لجنة حقوق الإنسان ومهامها. وهذه التغييرات تمنح اللجنة مزيداً من المرونة لمعالجة المشاكل الجديدة المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك بتحويل المفوض الأعلى إناطة مهام جديدة بالمفوضين. وغير التعديل مهام اللجنة لمراعاة الأنشطة التي بدأت تضطلع بها بالفعل، بما فيها مهمة الحث على الوفاء بالواجبات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

١٥- وبمخت نيوزيلندا في عام ٢٠١٦ أيضاً وبشكل مستقل مسائل المعلومات الاستخبارية والأمن<sup>(٥)</sup>. وركز هذا البحث على الإطار التشريعي الذي يحكم أجهزة المخابرات والأمن. ونفذت غالبية التوصيات استناداً إلى قانون المخابرات والأمن لعام ٢٠١٧ الذي يتضمن أحكاماً محددة تشدد على ما يتعين على أجهزة المخابرات والأمن القيام به للتقيد بمعايير حقوق الإنسان.

١٦- وفي عام ٢٠١٧، شكلت ١٨ هيئة حكومية فريقاً دولياً لإدارة مسائل حقوق الإنسان أنيطت به مهمة قيادة العمل الحكومي المشترك المتعلق بالمراقبة الدولية لحقوق الإنسان في نيوزيلندا وإعداد تقارير عن حقوق الإنسان وتحسين المساءلة بشأن تحقيق الأهداف المتصلة بمجال حقوق الإنسان.

١٧- وتعتزم الحكومة اقتراح تشريع يميز للمحاكم العليا الإعلان أن هذا القانون أو ذاك يتنافى مع قانون شرعة الحقوق. والبرلمان، بإعلان المحاكم العليا هذا، يغدو على علم بأن المحاكم تعتبر أن قانوناً ما يتعارض مع الحقوق الأساسية. ويمكن له الرد إما بتأكيد هذا القانون أو بتعديله أو بإلغائه. والحكومة في صدد تحديد كيفية جعل مفعول هذا التشريع ذا وقع.

١٨- وفي عام ٢٠١٨، عرضت الحكومة مشروع قانون حماية الخصوصية لتحديث قانون حماية الخصوصية بغية تغيير صيغته اللغوية لمواكبة العصر، وترسيخ أركانه القانونية وتعزيز حماية الخصوصية.

### الإطار الدولي لحقوق الإنسان<sup>(٦)</sup>

١٩- تلتزم نيوزيلندا بالوفاء محلياً بما عليها من واجبات دولية في مجال حقوق الإنسان. ودرجنا منذ فترة طويلة على قبول الواجبات الدولية لكن فقط بعد مراجعة وتعديل التشريعات والسياسات والممارسات ذات الصلة لضمان الوفاء بها. وتنظر الحكومة فيما إذا كانت التغييرات التشريعية والتغييرات الأخرى تعني أن في وسع نيوزيلندا التصديق على صكوك إضافية متعلقة بحقوق الإنسان وسحب التحفظات والانضمام إلى إجراءات تقديم البلاغات. ونرحب بالتوصيات الصادرة بهذا الشأن عن هيئات المعاهدات واللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان.

٢٠- وصدّقت نيوزيلندا على سبع معاهدات أساسية متعلقة بحقوق الإنسان، وهي تفكر في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري<sup>(٧)</sup>. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، انضمت نيوزيلندا إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتنظر الحكومة فيما يخلفه التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل من تبعات على إجراء تقديم البلاغات.

٢١- ونيوزيلندا ملتزمة بالتمسك بالحقوق التي يؤكدتها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وبالمضي في الاستجابة للتطلعات الواردة فيه. ولمعاهدة وايتانغي أهمية أساسية في قوانيننا وترتيباتنا الدستورية وعمل الحكومات المتعاقبة. ونيوزيلندا ملتزمة أيضاً بالأهداف المشتركة المنصوص عليها في هذه المعاهدة وهذا الإعلان، إلى جانب الأطر القانونية والدستورية السارية في بلدنا حالياً. وقد نفذت الحكومة مجموعة من المبادرات لتمتين العلاقة بين الحكومة وشعب الماوري بما يتفق مع مبادئ معاهدة وايتانغي وأهداف الإعلان. ومن الأمثلة على هذه المبادرات المتخذة مؤخراً قانون *Te Ture mō Te Reo Māori* لعام ٢٠١٦ وقانون *Te Awa Tupua* (تسوية المطالب المتعلقة بمناطق نهر وانغانوي) ((Whanganui River Claims Settlement)) لعام ٢٠١٧ وقانون *Te Urewera* لعام ٢٠١٤. وتبحث الحكومة كيفية التعاون مع شعب الماوري لإعداد خيارات لخطوة عمل أو استراتيجية أو أي تدبير آخر يُتخذ على الصعيد الوطني بشأن الإعلان الأنف الذكر، نظراً لأوضاع بلدنا الفريدة من نوعها. وستكون آراء ومشاركة شعب الماوري جزءاً لا يتجزأ من القرارات المتخذة في هذا الصدد.

٢٢- وقد وجهت نيوزيلندا لجميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة دعوة مفتوحة وستبقى مفتوحة. ونساند عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بوسائل من بينها منحها مساهمات مالية غير مخصصة لأغراض بعينها. وزادت نيوزيلندا أيضاً مخصصات ميزانيتها المتعددة السنوات للمساعدة الإنمائية الرسمية<sup>(٨)</sup>. ففي عام ٢٠١٥، زادتها بما قدره ٢٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لفترة الثلاث سنوات المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٨، وافقت الحكومة على زيادة جديدة قدرها ٧١٤ مليون دولار نيوزيلندي لفترة أربع سنوات تنتهي في حزيران/يونيه ٢٠٢٢. وتستند هذه الزيادة إلى التوقعات التي تكفل إبقاء مخصصات نيوزيلندا للمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٢٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

## رابعاً- تنفيذ التوصيات

### ألف- الحقوق المدنية والسياسية

#### السلامة والأمن الشخصي<sup>(٩)</sup>

٢٣- لا يزال العنف ولاسيما العنف الأسري والجنسي يمثل مشكلة جسيمة في مجال حقوق الإنسان في نيوزيلندا. ونحو ١٢ في المائة من النيوزيلنديين - أي أكثر من نصف مليون نسمة - يعانون مباشرة من العنف الأسري كل عام.

٢٤- والعنف يشمل بعض الشرائح من المجتمع النيوزيلندي أكثر من غيرها. وشعب الماوري أعلى نسبةً قياساً بغيرهم من حيث التعرض للأذى والتسبب بالأذى. واحتمال تعرض النساء لأضرار جسدية خطيرة من جراء العنف الزوجي أكثر بـ ٧-١٠ مرات من احتمال تعرض الرجال له، والنساء يقعن أيضاً وعلى نحو أكثر كثافة ضحايا أعمال العنف من جانب أفراد أسرهن.

٢٥- ومعدلات العنف الأسري والجنسي في نيوزيلندا غير مقبولة. وتركز الحكومة على مصلحة الأطفال والأسر (*whānau*)، لذلك يلزم الحد من أشكال العنف هذه.

٢٦- واعتُبر في المشاورات التي أجرتها الحكومة بشأن الاستعراض الدوري الشامل أن العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي وإساءة معاملة الأطفال مسائل تثير القلق. ونوقشت أيضاً أعمال العنف التي تستهدف الرجال والأولاد الذكور، بما في ذلك الخشية من أن أعمال العنف هذه لا يتم الإبلاغ عنها.

٢٧- وتقر الحكومة بأن الردود الأخيرة على العنف الأسري والجنسي لم تكن كافية، وتعهدت بتحسين الأوضاع بالنسبة للضحايا والمعتدين وأسرتهم. وهي في صدد إنشاء هيئة تتفرغ كلياً لإعداد إطار متماسك وحكومي شامل لمعالجة حالات العنف الأسري والجنسي. والأركان موجودة لإدخال تحسينات مهمة.

٢٨- والكثير من البيانات النيوزيلندية المتعلقة بانتشار العنف الأسري والجنسي مستمد من استقصاءات وطنية للجريمة كان آخرها ذلك الذي أُجري في عام ٢٠١٤. والعنف الأسري خضع على سبيل الأولوية لدراسة معمقة في استقصاء عام ٢٠١٨ للمساعدة في إدخال تحسينات محددة الأهداف.

#### قوانين وسياسات جديدة

٢٩- تستند الحكومة إلى أركان يقوم عليها نهج شامل لمعالجة ظاهرة العنف الأسري والجنسي. وستشتمل هذه الأركان والتقدم في تنفيذ هذا النهج على اعتماد قوانين وسياسات جديدة، واستراتيجية وطنية لمنع العنف الأسري والجنسي، واستراتيجية استثمار في خدمات مكافحة العنف الأسري والجنسي، وأدوار حكومية محددة، وتحسين للبيانات.

٣٠- ومن المنتظر أن يصبح مشروع قانون مكافحة العنف الأسري والعنف المتعلق بالأسر (Family and Whānau Violence Legislation Bill) قانوناً في عام ٢٠١٨. ويشمل مشروع القانون جرائم جديدة، ويدعم طرائق جديدة لجمع الأدلة، ويجيز للقضاة إحالة الناس إلى هيئات خدمتية أوسع نطاقاً، ويُدخل تغييرات على أوامر الحماية (Protection Orders) وأوامر السلامة الصادرة عن الشرطة (Police Safety Orders) وآليات أخرى ترمي إلى تحسين السلامة. وسيجرّم القانون أيضاً الزواج القسري والزواج المدني القسري. وسيساعد تخصيص موارد جديدة لضحايا العنف الجنسي على فهم آلية عمل العدالة.

#### خدمات التدخل

٣١- تعهدت الحكومة في عام ٢٠١٦ بتخصيص موارد مالية لتجريب نموذج جديد متكامل للتدخل ضماناً للسلامة من أجل تحسين طرائق مواجهة حالات العنف الأسري وإطلاق سراح المحتجزين الذين يشهد احتمال تكرارهم لفعلتهم. ومن ميزات هذا النموذج اشتماله على خدمات متخصصة للضحايا والمعتدين، وتقييم يومي للمخاطر، وخطط لسلامة الأسر، ونظام إلكتروني لإدارة قضايا العنف الأسري. وحتى تاريخه، حُصص لهذا النموذج ما قدره ٢٦,٤ مليون دولار نيوزيلندي، وتم في آخر دورة من التمويل تخصيص أكثر من نصف هذا المبلغ لمقدمي الخدمات إلى شعب الماوري.

٣٢- وأطلق "التجمع الوطني لملاذات النساء المستقلات" (National Collective of Independent Women's Refuges) في عام ٢٠١٥ الخدمة الوطنية للسلامة المنزلية في نيوزيلندا "Whānau Protect".

وهي خدمة تدعم ضحايا العنف الأسري الذين يتعرضون له تكراراً ومراراً ويشند احتمال تعرضهم لخطر الاعتداء الجسيم أو الموت ويقطعون علاقة يتعرضون فيها للعنف. وأدخلت تحسينات عملية على مستوى السلامة في المنازل من خلال تركيب أجهزة إنذار أمنية، والاستعاضة عن الأبواب الزجاجية بأبواب متينة، وتصليح النوافذ المحطمة، وتقليص رقعة الغطاء النباتي، وتركيب مصابيح للأمان، وتغيير الأقفال. وأظهرت التقييمات أن ٨٧ في المائة من الزبائن شعروا بأنهم أقل خوفاً وأن نسبة ٨٢ في المائة منهم قالوا إن المعتدي لم يحاول من جديد دخول المنزل.

٣٣- وفي عام ٢٠١٨، استُحدث في كانتبري خط مساعدة هاتفي وإلكتروني جديد مخصص لضحايا الاعتداء الجنسي 'Safe to Talk'، ومن المقرر تعميمه على الصعيد الوطني. وأطلقت في عام ٢٠١٧ خدمة جديدة للتدخل في حالات إساءة معاملة المسنين، شملت خط مساعدة هاتفياً سرياً مجانياً حيث يمكن للممرضات أو المساعدين الاجتماعيين تقديم المشورة إلى الضحايا وأسرتهم ومن يرعاهم.

٣٤- وفي عام ٢٠١٦، دخلت لجنة التعويض عن الحوادث (Accident Compensation Commission)، وهي الجهة الحكومية المسؤولة عن إدارة النظام النيوزيلندي الشامل للأضرار الجسدية العرضية، في شراكة مع دار Gandhi Nivas والشرطة النيوزيلندية لتقديم خدمات التدخل المبكر إلى مرتكبي العنف الأسري وأسرتهم. وتساعد Gandhi Nivas الرجال على تغيير سلوكهم، للتقليل من احتمالات حدوث المزيد من الأذى وتعزيز الأمان للأسر.

#### مبادرات Kaupapa Māori (أي مبادرات السكان الأصليين)

٣٥- إن "E Tū Whānau" برنامج وطني طويل العهد لمنع العنف داخل الأسر (whānau). وجاء كرد من الماوري، بدعم من الحكومة، على مستويات عالية غير مقبولة من العنف في الأسر (whānau). وهو يستخدم نهجاً قائماً على مواطن القوة لزيادة عوامل الحماية (مثل الهوية الثقافية ورأس المال الاجتماعي والاستقرار العائلي والتماسك الأهلي) وتقليل العوامل التي تستتبع خطر العنف الأسري.

٣٦- ويشكل تغيير المواقف والسلوك والمعايير التي تسبب العنف واستمراره أولوية بالنسبة لهذا البرنامج. والرسائل البارزة الرامية إلى تغييرها تُنشر عبر الإذاعة والأنشطة المجتمعية ووسائل التواصل الاجتماعي والمنتديات التثقيفية (community wananga) وموارد محددة الأهداف. وأظهرت استقصاءات أجريت في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧ أن موارد برنامج "E Tū Whānau" تأثيراً إيجابياً في تغيير المعتقدات والمواقف والسلوك. ويُتوقع أن يفضي بمرور الوقت ونتيجة لتمتين إطار القياس الذي يستخدمه، إلى خفض مستوى العنف الأسري في أوساط السكان المشاركين فيه.

#### المبادرات الخاصة بالمتحدرين من جزر المحيط الهادئ

٣٧- أقامت لجنة التعويض عن الحوادث شراكة مع منظمة Le Va (إحدى منظمات شعب باسيفيكا)<sup>(١٠)</sup> التي ستعمل مع السكان المتحدرين من جزر المحيط الهادئ بغية إعداد خطة عمل وطنية لمنع حدوث أضرار جسدية. وستنشئ هذه الخطة خدمة تدعى Pasifika Spearhead وتركز على منع العنف الأسري والعنف الجنسي والميول الانتحارية في أوساط الشباب. وستزود الشباب

وأسرههم بالوسائل التي تساعدهم على منع العنف عن طريق توفير برامج التوعية والتدريب والموارد والأدوات القائمة على الأدلة والمصممة بطريقة تلي احتياجات هؤلاء السكان.

### تجارة الأسلحة

٣٨- كانت نيوزيلندا من أبرز البلدان المؤيدة لمعاهدة تجارة الأسلحة. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ فيها في عام ٢٠١٤<sup>(١١)</sup>. وقد اعتمد قانون السمسرة (الأسلحة والسلع ذات الصلة) لعام ٢٠١٨ ٢٠١٨ ضوابط أكثر شمولاً في هذا المجال. ونظام السمسرة يسري خارج حدود البلد ويغطي أيضاً في ظروف معينة السلع المزدوجة الاستخدام. واتخذت نيوزيلندا مبادرات لدعم تعميم معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها علمياً، ولاسيما عبر إصدار نموذج تشريعات لتنفيذها ونموذج "قائمة لمراقبة الصادرات" مخصصة لمنطقة المحيط الهادئ. وفي عام ٢٠١٨، استضافت نيوزيلندا مؤتمر المحيط الهادئ المتعلق بمعاهدات الأسلحة التقليدية للبحث على اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها في منطقة المحيط الهادئ.

### المساواة وعدم التمييز في نظام العدالة الجنائية<sup>(١٢)</sup>

٣٩- يشكل شعب الماوري نحو ١٥ في المائة من سكان نيوزيلندا، ولكنه ومنذ عدة عقود يشكل نحو نصف عدد نزلاء السجون في البلد. ونسبة الذكور السجناء المتحدرين من جزر المحيط الهادئ تتجاوز إلى حد بعيد نسبة غيرهم. وفي المقابل، فإن ذكور الماوري ضئيلو التمثيل في شرطة نيوزيلندا (١١ في المائة) وفي القضاء (١٠ في المائة). وتُبدل حالياً الجهود لمعالجة هذه المشاكل وضمان خلو نظام العدالة الجنائية من التمييز.

٤٠- وأثيرت خلال المشاورات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل شواغل بشأن نظام العدالة النيوزيلندي ومعاملة السجناء. وقد وصف بعض المشاركين فيها نظام محاكم الأسرة بأنه بطيء وصعب استخدامه، وفي بعض الأحيان متحيز ضد الرجال والأشخاص الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية. وأثيرت أيضاً شواغل بشأن إحالة الأطفال البالغين من العمر ١٧ عاماً إلى محاكم الراشدين وليس إلى نظام العدالة الخاص بالشباب، وبشأن العدد المرتفع لسجناء الماوري، وبشأن التحيز في نظام العدالة الجنائية.

### نظام العدالة الخاص بالشباب

٤١- ما فتئت نيوزيلندا تولي الأولوية للجهود التي تبذلها لتحسين نتائج العدالة بالنسبة للشباب، ولاسيما لشباب الماوري. وجمعت الأجهزة الحكومية مؤخراً مجموعة من البيانات التي تدل على أن أداء نظام العدالة الخاص بالشباب قياساً بالتدابير الأساسية جيد المستوى. ومن النتائج الإيجابية التي أثمر عنها انخفاض معدل الجنوح لدى الأطفال (١٠ أعوام - ١٣ عاماً) بنسبة ٥٩ في المائة ولدى الفتيان (١٤-١٦ عاماً) بنسبة ٦٣ في المائة في الفترتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ و٢٠١٦-٢٠١٧. كما انخفضت نسبة الأحداث الذين يمثلون أمام محاكم الأحداث بما قدره ٣٨ في المائة في الفترتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ و٢٠١٦-٢٠١٧. غير أن البيانات تشير إلى أن ثمة هامشاً للتحسين، ولاسيما بالنسبة للنتائج المتعلقة بشباب الماوري واللجوء إلى السجن الاحتياطي. ووضعت الحكومة خطة عمل لمعالجة هذه المسائل.



## التنوع في صفوف الشرطة النيوزيلندية

٤٢- تركز الشرطة النيوزيلندية على توظيف المزيد من النيوزيلنديين الماوري والمتحدرات من جزر المحيط الهادئ والهندييات والأفريقيات والآسيويات. وهي تبادر إلى جذب أصحاب المواهب بحيث يتجسد فيها التنوع السكاني في بلدنا. وفي عام ٢٠١٦، مُنحت الشرطة النيوزيلندية الجائزة الأولى من جوائز التنوع النيوزيلندي تقديراً للجهود التي تبذلها لتوظيف إناث في جهاز الشرطة وتدريبهن وتعزيز مكاتهن. وحددت الشرطة النيوزيلندية لنفسها هدفاً يتمثل في رفع عدد أفرادها من سكان الماوري بحلول عام ٢٠٢٠ بنسبة تعكس عددهم الإجمالي.

٤٣- ويعقد مفوض الشرطة وأمرو المقاطعات اجتماعات دورية مع القادة الرئيسيين للمجموعات السكانية الإثنية والمتحدرة من جزر المحيط الهادئ. وعلى مستوى القاعدة الشعبية، يساعد مسؤولو الارتباط في جهاز الشرطة على التعاون مع هذه المجموعات السكانية ودمجها في المجتمع.

## قرارات بديلة

٤٤- عقب مرحلة تجريبية ناجحة للأفرقة الأهلية "Iwi - Te Pae Oranga"، تعمل حالياً تسعة منها كبديل من الملاحقة القضائية لمرتكبي الجُح البسيطة. وهذه الأفرقة تحمّل مرتكبي هذه الجُح مسؤولية أفعالهم، لكنها تركز على الوقاية ومعالجة الأسباب الكامنة وراء السلوك الجانح. وهي تستند إلى مبادئ الماوري الثقافية (tikanga Māori)، ولكن أبوابها مفتوحة أمام الجميع. وبالنسبة للجانحين الماوري، تستخدم الأفرقة صلة القرابة (whanaungatanga) كأداة لتحميلهم تبعات أفعالهم وإعادة تأهيلهم. وتشير التوقعات إلى أن ١٢٠٠ من هؤلاء الجانحين سيكونون موضع اهتمام فريق من هذا النوع في عام ٢٠١٨، وبين تقييم لهذه الأفرقة أنها تؤدي دوراً فعالاً في خفض نسبة حالات عودة شباب الماوري إلى مخالفة القانون بما قدره ١٢ في المائة.

٤٥- Oranga Tamariki - وزارة شؤون الأطفال تُوَازر عدة قبائل (iwi) لتنسيق اجتماعات المجموعات الأسرية. وهذه الاجتماعات هي كناية عن لقاءات وساطة بين أفراد الأسرة ومسؤولين، كالمساعدين الاجتماعيين والشرطة على سبيل المثال، تتناول رعاية طفل أو مراهق ما وحمايته أو الجنحة التي يرتكبها. وتقدم المساعدة إلى الضحايا للمشاركة في اجتماعات المجموعات الأسرية التي تعالج مسألة العدالة للشباب.

## محاكم الرانغاتاهي وباسيفيكا للشباب

٤٦- ثمة خمس عشرة محكمة للرانغاتاهي (الشباب) ومحكمتان للباسيفيكا تضطلع بأعمالها إما في أماكن لقاء تقليدية (marae) أو في قاعات أهلية. وتعمل هذه المحاكم في الإطار الحالي لمحاكم الشباب من أجل التدخل بطريقة أكثر انسجاماً مع الثقافة السائدة للتعامل مع الشباب الذين يرتكبون جنحاً ومع أسرهم.

٤٧- وتشير الوقائع إلى أن محاكم الرانغاتاهي تنجح في تسهيل السلوك الإيجابي لدى الشباب، وربطهم بهويتهم الثقافية ومجتمعهم والأشخاص الذين ينظرون إليهم كقدوة، ومساعدتهم على إقامة علاقات إيجابية. وأظهرت دراسة دلالية أعدتها وزارة العدل أن الشباب الذين يمثلون أمام محكمة رانغاتاهي أو محكمة باسيفيكا يقل احتمال عودتهم إلى مخالفة القانون في السنة التالية بما

نسبته ١١ في المائة مقارنة بمن يمثل منهم أمام محكمة الشباب. وتم التنويه دولياً بمحاكم رانغاتاهي وباسيفيكا تقديراً للنهج الذي تعتمده وحصلت على جائزة أستراليا للتميز في الإدارة القضائية.

#### العمل مع السجناء الماوري والمتحدرين من جزر المحيط الهادئ

٤٨- تنفيذ إدارة المؤسسات الإصلاحية ("الإصلاحات") مجموعة من البرامج والتدخلات المصممة بطريقة تلي احتياجات الماوري والإثنيات الأخرى. ولدى الإصلاحات فريق متفرغ لتقديم الخدمات إلى الماوري ومسؤول عن تحسين التعامل مع مرتكبي الجُح من شعب الماوري، وهو يعمل مع قادة الماوري لتحسين النتائج لصالح الماوري.

٤٩- وإضافة إلى ذلك، تستعين الإصلاحات بعدد من المنظمات غير الحكومية لتنفيذ مجموعة من البرامج الثقافية التي تستهدف شعب الماوري والباسيفيكا (ولكنها متاحة للجميع)<sup>(١٣)</sup>.

٥٠- وفي عام ٢٠١٧، أصدرت محكمة وايتانغي<sup>(١٤)</sup> تقريراً عن الارتفاع المفرط في معدلات الأشخاص من الماوري الذين يخالفون القانون من جديد. وشرعت الحكومة تتخذ خطوات لتنفيذ العديد من توصيات المحكمة. وهذا العمل مستمر، وهو يشمل الشروع في وضع استراتيجية جديدة خاصة بالماوري وذلك بالشراكة مع قادتهم.

#### خدمات الصحة العقلية

٥١- تسود في أوساط نزلاء السجون النيوزيلندية معدلاتٌ عالية من مشاكل الصحة العقلية. وأثيرت في المشاورات التي أجريت بشأن الاستعراض الدوري الشامل الحاجة إلى زيادة خدمات الصحة العقلية للسجناء.

٥٢- وتجرب إدارة الإصلاحات حالياً أربع خدمات للصحة العقلية وإعادة الإدماج لمساعدة المعانين من مشاكل الصحة العقلية على رعاية الذات والاستقلالية عن الآخرين. وتعمل فرق من الأطباء مباشرة مع نزلاء السجون والإصلاحات المجتمعية لتلبية احتياجاتهم في مجال الصحة العقلية، ولتوعية العاملين بشؤون الصحة العقلية. ويقدم الدعم أيضاً إلى أسر السجناء العاملين في خدمات الصحة العقلية في أربع إصلاحات مجتمعية.

٥٣- وعلاوة على ذلك، يجري تطوير مشروع التدخل والدعم لتغيير طبيعة الدعم المقدم إلى السجناء المحتمل أن يؤذوا أنفسهم وأن ينتحروا. وسيتم نموذج الرعاية الجديد نهجاً علاجياً وطويل الأجل لضمان حصول هؤلاء السجناء على المساعدة التي يحتاجون إليها.

٥٤- ووحدات التدخل والدعم، المعروفة سابقاً بالوحدات المعنية بالمعرضين للخطر (At-Risk Units)، أنشئت في السجون النيوزيلندية لتوفير بيئة آمنة بغية مساعدة السجناء المحتمل أن يؤذوا أنفسهم. وفي ٢٠١٥-٢٠١٦، وُضع ٣٠٨٨ سجيناً في هذه الوحدات ٢٨١ مرة لمدة بلغت بالمتوسط سبعة أيام. وبحث أمين المظالم النيوزيلندي المشاكل التي تنطوي عليها كيفية التعامل مع السجناء في هذه الوحدات، من بينها عدم احترام الخصوصية واستخدام الأسرة المانعة للحركة. وإدارة الإصلاحات ملتزمة بضمان استيفاء وحدات التدخل والدعم للمعايير المناسبة، وتوفير الأمان والدعم للعاملين والسجناء فيها. وفي عام ٢٠١٧، عدّلت نيوزيلندا اللائحة القانونية المتعلقة بالإصلاحات بحيث ما عادت تُستخدم هذه الأسرة إلا عندما تكون

جميع الوسائل الأخرى لمنع الأضرار الجسدية وضمان السلامة غير فعالة أو يتعذر استخدامها. والهدف المنشود على المدى البعيد هو التوقف تماماً عن استخدام هذه الأسرّة.

٥٥- وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، بدأت إدارة الإصلاحات بتجديد سجن أوكلاند، وهو السجن النيوزيلندي الخاضع لأشد التدابير الأمنية. وهو يشتمل الآن على وحدة لمعالجة مشاكل الصحة العقلية أنشئت لهذا الغرض وعلى حديقة علاجية لتحفيز الحواس. وحالياً، يتم إنشاء مركز جديد للصحة العقلية في سجن ويكيريا يضم ١٠٠ سرير.

٥٦- وتأخذ إدارة الإصلاحات كرامة جميع السجناء وخصوصياتهم على محمل الجد. ويجب أن تكون خصوصيات السجناء في الزنانات الآمنة متوازنة مع الخطر الذي يتهدد حياته. والكاميرات الموجودة في وحدات التدخل والدعم تُستخدم وفقاً لقانون الإصلاحات لعام ٢٠٠٤ وللوائح القانونية المتعلقة بالإصلاحات لعام ٢٠٠٥. وينظر فريق عامل وطني في مسألتي استخدام كاميرات المراقبة واحترام الخصوصية في السجناء، ولاسيما ما إذا كان يمكن إجراء أي تغيير لإيلاء المزيد من الاعتبار لكرامة السجناء الشخصية. وشُكل مجلس إدارة رعاية السجناء (Prisoner Welfare Governance Board) لتقديم المشورة بشأن إدارة شؤون السجناء ورعايتهم، ولتوجيه برامج العمل بحيث تلبي الاحتياجات التي يتم تبيانها. وينصب تركيز هذا المجلس على الإشراف على سلامة السجناء وحسن حالهم، وهو يضم أعضاء خارجيين من بينهم اثنان من أمناء المظالم السابقين.

## باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### التعليم<sup>(١٥)</sup>

٥٧- إن نظام التعليم في نيوزيلندا مرآة لمجتمعنا المتنوع ويرحب بالجميع على اختلاف قدراتهم ومعتقداتهم الدينية وانتمائهم الإثني ومستويات دخلهم. وارتباد المدرسة إلزامي في المدارس الحكومية لمن تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و١٦ عاماً ومجاني لمن تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و١٩ عاماً. والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ليس إلزامياً ولكنه يشمل نسبة ٩٧ في المائة من أطفال نيوزيلندا. وتقدم الحكومة إعانات مالية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى كل الأطفال تغطي فترة تصل إلى ٦ ساعات في أيام الأسبوع، وإعانات أكبر إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٥ أعوام لفترة ٢٠ ساعة أسبوعياً. واعتباراً من عام ٢٠١٨، ما عاد طلاب السنة الأولى من مرحلة الدراسات العليا يدفعون أي رسوم. وسيجري هذا الأمر على السنوات الثلاث الأولى من المرحلة المذكورة بحلول عام ٢٠٢٤.

٥٨- ومرحلة التعليم المتوسطة بلغة الماوري هي المرحلة التي يتعلم فيها التلامذة كل أو بعض مواد المناهج الدراسية بلغة الماوري (Te Reo Māori) لما لا يقل عن نسبة ٥١ في المائة من الفترة المخصصة للتعليم. والمدارس التي تدرّس باللغة الإنكليزية تعتمد المناهج النيوزيلندية. وتلك التي تدرّس بلغة الماوري تستخدم مناهج قائمة على مبادئ فلسفة الماوري (Te Marautanga o Aotearoa). وهذان النوعان من المدارس حددا سوية رؤية لشباب نيوزيلندا - سيكونون طالبي علم مدى الحياة، واثقين بالنفس، مترايطين، فاعلين. وصُممت المناهج الدراسية بطريقة تكفل الحماية من التعصب

على أساس نوع الجنس والعنصرية والتمييز. وهي تطلب من المدارس كفالة اعترافها بهويات التلامذة ولغاتهم وقدراتهم ومواهبهم وتوكيدها لها ومنحهم جميعاً فرص تحقيق نتائج إيجابية.

٥٩- وعلى الرغم من أن في النظام التعليمي النيوزيلندي جوانب كثيرة تدعو إلى الفخر، فإن الحكومة ملتزمة بتحسينه. وأعلن وزير التعليم مؤخراً عن برنامج عمل شامل لثلاث سنوات يشتمل على دراسة واضحة لأثر النظام التعليمي على المتعلمين من شعب الماوري والمتحدرين من جزر المحيط الهادئ، ودعم مرحلة التعليم المتوسطة بلغة الماوري ومساعدة التلامذة من ذوي الاحتياجات في مجال التعلم.

٦٠- وأعدت الحكومة برنامج عمل طموحاً يقوم على رؤية دائمة وطويلة الأجل للتعليم في سبيل تلبية احتياجات جميع المتعلمين. ويتكون برنامج العمل من عمليات مراجعة واستراتيجيات متوسطة الأجل لتبيان الأولويات والإجراءات، ومبادرات رئيسية من المقرر الشروع في تنفيذها الآن.

٦١- وأثيرت في سياق المشاورات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل قضايا متصلة بالتعليم، بما في ذلك التعليم في المدارس الثانوية. وطلب فيها اعتماد التعليم الإلزامي بلغة الماوري (Te Reo Māori) وتعزيز التوعية بحقوق الإنسان. وأثيرت شواغل بشأن التعليم الديني في بعض المدارس الحكومية، ومعدلات التنمر، والحد الأدنى للكفاءات المطلوب توفُّره لدى المعلمين ومساعدتهم في مرحلة الطفولة المبكرة.

#### تحسين النتائج الدراسية لتلامذة شعب الماوري والمتحدرين من جزر المحيط الهادئ

٦٢- تتحسن معدلات الالتحاق بالمدارس والنجاح الدراسي في أوساط سكان الماوري والمتحدرين من جزر المحيط الهادئ في نيوزيلندا ولكنها لا تزال دون المعدلات في أوساط المجموعات الإثنية الأخرى. وتدرك الحكومة أنه يتعين على النظام التعليمي تحسين النتائج بالنسبة لتلامذة هاتين المجموعتين. وتشكل 'Ka Hikitia' الاستراتيجية الحكومية المتعلقة بتعليم الماوري، وهي تعترف بتطلعات شعب الماوري وبأهمية هويته ولغته وثقافته لتحقيق النجاح. وتدعم الحكومة أيضاً "Tau Mai Te Reo"، أي استراتيجية لغة الماوري في التعليم، التي تركز على الدور الهام الذي تؤديه هذه اللغة والتعليم في المرحلة المتوسطة بما في غرس شعور قوي بالهوية الثقافية في نفوس جميع التلامذة النيوزيلنديين. ونتائج تلامذة الماوري في المدارس الثانوية الذين تلقوا التعليم في المرحلة المتوسطة بلغة الماوري أعلى بكثير من تلامذة الماوري الذين تلقوه باللغة الإنكليزية.

٦٣- وبالنسبة للتلامذة المتحدرين من جزر المحيط الهادئ، أُعدت خطة تعليم باسيفيكا للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ لتشجع على الموازنة بين بيئة المتعلم التعليمية وبيئته المنزلية أو الثقافية.

٦٤- وتعمل وزارة التعليم على تحسين النتائج التعليمية من خلال جعل التدريس أكثر تكيفاً مع الثقافة. وتبذل الجهود لضمان التصدي للعنصرية والتحيز على كل المستويات، بما يشمل سياسات مجلس الأمناء المدرسي، والبيئة المدرسية، وممارسات التدريس الفردية، وطرق تفاعل الأطفال والشباب فيما بينهم.

## دعم التعلم

٦٥- إن الحق في الحصول على التعليم الشامل منصوص عليه في قانون التعليم لعام ١٩٨٩ وتعزز الاستراتيجية النيوزيلندية المتعلقة بذوي الإعاقة. وينص قانون التعليم على أن لذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة نفس الحقوق التي لغيرهم من حيث الالتحاق بالمدارس الحكومية ومتابعة التعليم بها. وينص صراحة على واجب المدارس الحكومية أن تفتح أبوابها أمام الجميع.

٦٦- وأدخل قانون تعديل (تحديث) التعليم لعام ٢٠١٧ تغييرات على قانون التعليم ليتسنى للمدارس الحصول على دعم أسرع وأكثر تكيفاً مع احتياجاتها، ويجوز لوزارة التعليم التدخل عند منع أي طفل من الحصول على التعليم. وخلال عام ٢٠١٥، تشاورت وزارة التعليم مع أكثر من ٣٦٥٠ من الآباء والأمهات *whānau* (الأسر) ومع قطاعي شؤون الإعاقة والتعليم. وشددت الآراء التي أعرب عنها على ضرورة أن يكون نظام دعم التعلم أكثر سهولة من حيث الاستفادة منه، وأن يركز على الأطفال واحتياجات الشباب، وأن يكون مرناً ومرتبلاً بسائر الخدمات الصحية والاجتماعية. واستُحدث نهج جديد بشأن دعم التعلم لمعالجة المشاكل التي طُرحت، يشمل رفع مستوى التنسيق وزيادة المرونة في بيئات التعلم وتحسين تبادل البيانات بين مقدمي الخدمات. وبدأ تنفيذ النهج الجديد في ٢١ جماعة تعلّم (*Kāhui Ako*)، على أن يبدأ تنفيذه في ٢٦ مجموعة مدارس أخرى ومؤسسات للتعليم المبكر في عام ٢٠١٨.

التنمّر في المدارس<sup>(١٦)</sup>

٦٧- إن التنمّر في المدارس النيوزيلندية، بما فيه التنمّر السيبري، يثير القلق. والمطلوب من المدارس أن توفر للتلامذة بيئة مادية واجتماعية آمنة. وتدعم وزارة التعليم المدارس عبر تزويدها بموارد وتوجيهات عملية، إلى جانب منحها مجاناً فرصة استخدام أدوات الاستقصاء "الراحة في المدرسة" (*Wellbeing@School*) التي تشكل جزءاً من الإطار المدرسي النيوزيلندي الحالي من التنمّر (*Bullying-Free New Zealand School Framework*). وتبيّن البيانات المستمدة من هذه الاستقصاءات أن معدلات التنمّر التي أفاد بها التلامذة آخذة في الانخفاض.

الصحة<sup>(١٧)</sup>

٦٨- لدى نيوزيلندا بشكل عام نظام صحي حكومي حسن الأداء. وثمة إطار تشريعي يتضمن استراتيجيات وسياسات مصممة لضمان توفير الرعاية الصحية وإعمال الحق في الصحة.

٦٩- ويعيش النيوزيلنديون حياة أطول وبصحة جيدة، ولكن التفاوت في النتائج الصحية ما برح موجوداً، ولاسيما بالنسبة لشعب الماوري والمتحدرين من جزر المحيط الهادئ والمقيمين في مناطق تسودها أوضاع اقتصادية واجتماعية رديئة. وأطفال نيوزيلندا، مقارنة بسائر بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يعانون من مستويات عالية من الأمراض المعدية والعلل وسوء المعاملة والعلاج في المستشفيات لأمراض يمكن الوقاية منها مثل الحمى الروماتيزمية والالتهاب الرئوي. ومعدل انتحار الشباب في نيوزيلندا من بين أعلى المعدلات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأولي اهتمام هائل في سياق المشاورات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل للحاجة إلى تحسين خدمات الصحة العقلية، ولاسيما للفئات

الضعيفة. ومن المسائل الأخرى التي أثّرت مسألة ضعف الأشخاص المصابين بالحرف، وعزم الحكومة على مراجعة قانون الإجهاض، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وخصوصاً بالنسبة للشباب والنساء وشعب الماوري.

#### صحة شعب الماوري

٧٠- إن تفاوت النتائج الصحية بين شعب الماوري وغير الماوري في نيوزيلندا كبير ومستمر. ومتوسط العمر المتوقع لرجال ونساء الماوري أقل بنحو ٤ سنوات من غيرهم. ويعاني الماوري من معدلات إعاقة أعلى بصرف النظر عن العمر، ومعدل الوفيات الإجمالي من الأمراض القلبية الوعائية في صفوفهم يتجاوز معدلها في البلد بأكثر من الضعف. والراشدون منهم الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥ عاماً أشد عرضة للإصابة بمرض السرطان من غيرهم، ونسبة ٥٠ في المائة منهم أشد عرضة من غيرهم للوفاة جراءه. والماوري الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ٣٤ عاماً يرجّح أن يدخلوا إلى المستشفيات بسبب الربو أكثر بمرتين تقريباً من غيرهم.

٧١- وتقلص التفاوت في النتائج الصحية بين الماوري وغيرهم هو دور القطاع الصحي بأكمله. وتحدد الاستراتيجية النيوزيلندية الخاصة بصحة الماوري 'He Korowai Oranga'، الإطار الشامل الذي تسترشد به الحكومة وقطاع الصحة وشؤون الإعاقة لتقليل حدة هذا التفاوت وتحقيق أفضل النتائج الصحية للماوري. وفي ٢٠١٧-٢٠١٨، أُدرجت الخطط المخصصة لصحة الماوري في صلب الخطط السنوية للمجالس الصحية النيوزيلندية في المقاطعات بغية اعتماد نهج أكثر سلاسة في القطاع الصحي كله، لبلوغ هدف واضح ألا وهو تحسين النتائج الصحية للماوري.

٧٢- وأطلقت محكمة وايتانغي أولى مراحل التحقيق في النظام الصحي وفي الشكاوى التي يُزعم فيها حدوث انتهاكات لمعاهدة وايتانغي من حيث الخدمات الصحية المقدمة إلى الماوري. وتشارك الحكومة في هذا التحقيق وشجعت المحكمة على اعتماد نهج تطلعي لوضع أي توصيات بعد هذا التحقيق.

٧٣- وبدأت إزالة العوائق التي تحول دون حصول الماوري على الخدمات الصحية وخدمات مساعدة ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠١٦، أطلقت لجنة التعويض عن الحوادث استراتيجية خاصة بالماوري، 'Whāia Te Tika'. وجاء ذلك إقراراً منها بأن الماوري أكثر عرضة بنسبة ٢,٥ مرة من غير الماوري للإصابة بعلل جسدية جسيمة تغيّر مجرى حياتهم، ولكن يرجّح أن تكون فرص استفادتهم من خدمات هذه اللجنة أقل. ويُعتمد في إطار هذه الاستراتيجية إقامة شراكة مع الماوري وأسره (whānau) لتحقيق نتائج أفضل، مع العمل على التخفيف إلى الحد الأدنى من إصابات الماوري بالعلل ومن تبعاتها عليهم.

#### صحة السكان المتحدرين من جزر المحيط الهادئ

٧٤- إن الوضع الصحي للسكان المتحدرين من جزر المحيط الهادئ أسوأ من الوضع الصحي لإجمالي سكان نيوزيلندا وذلك من عدة زوايا. فيميل الأطفال منهم للسمنة قياساً بالأطفال الآخرين، والوضع الصحي لهؤلاء السكان دون مستوى الوضع الصحي للسكان الآخرين وذلك من حيث المعاناة من الأمراض المزمنة والمعدية كلها تقريباً. ومتوسط العمر المتوقع بالنسبة لرجالهم ونسائهم أقل بنحو ٦ سنوات من رجال ونساء السكان الآخرين. ويشهد احتمال إصابة

الراشدين منهم بالضيق النفسي (احتمال شديد أو شديد للغاية للإصابة بحالة القلق البالغ أو الاكتئاب) مقارنة بالراشدين الآخرين غير المتحدرين من جزر المحيط الهادئ.

٧٥- وتوفر الخطة "Ala Mo'ui: Pathways to Pacific Health and Wellbeing 2014-2018" (سبل ضمان صحة ورفاه المتحدرين من جزر المحيط الهادئ ٢٠١٤-٢٠١٨) إطاراً من النتائج لتوفير خدمات صحية رفيعة الجودة تلبّي احتياجات السكان المتحدرين من جزر المحيط الهادئ. ويحدد هذا الإطار ١٣ إجراء في أربعة مجالات ذات أولوية. وعلى الصعيد الوطني، تحققت المساواة بين السكان المتحدرين من جزر المحيط الهادئ والآخرين في خمسة مؤشرات من الـ ٢١ مؤشراً، من بينها الحصول على خدمات العلاج من استهلاك الكحول والمخدرات، وتلقي الاستبيان المتعلق بحالة الطفل قبل المدرسة (Before School Check)، ومعدلات الاستعانة بالأطباء العاملين والممرضات<sup>(١٨)</sup>.

٧٦- والعمل جارٍ أيضاً على إزالة العوائق التي تحول دون حصول السكان المتحدرين من جزر المحيط الهادئ على خدمات الصحة وخدمات مساعدة ذوي الإعاقة. فعلى سبيل المثال، تُرجمت في عام ٢٠١٦ المعلومات المتعلقة بخدمات مساعدة ذوي الإعاقة إلى ست من لغات منطقة المحيط الهادئ، إلى جانب تنظيم حملة إعلامية من أجل التوعية بما يتوفر لهؤلاء السكان من خدمات لمساعدة ذوي الإعاقة ومن أجل تبديد التصورات السلبية عنهم.

#### الخدمات المحددة الأهداف

٧٧- بُذلت جهود حققت بعض النجاح لمكافحة الحمى الروماتيزمية التي تصيب بشكل رئيسي أطفال وشباب الماوري وأطفال وشباب المتحدرين من جزر المحيط الهادئ المقيمين في المناطق الشديدة الحرمان. ففي عام ٢٠١٦، كانت الحمى الروماتيزمية تصيب ٣ أشخاص من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص (١٣٧ حالة)، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٢٣ في المائة عن المعدل المرجعي الذي سُجل في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. وتتوفر على الصعيد الوطني مستوصفات مجانية لعلاج التهاب الحنجرة وبدون موعد مسبق، ويعالج الأطفال في إطار برنامج مدرسي يُنقذ في ٢٣٠ مدرسة.

#### الصحة النفسية

٧٨- من المواضيع البارزة التي أثّرت خلال المشاورات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل ضرورة تحسين خدمات الصحة العقلية، ولا سيما بالنسبة للشباب والرجال والمجموعات الإثنية والمثليات والمثليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملتي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية.

٧٩- وفي عام ٢٠١٨، شكّل في نيوزيلندا 'Government Inquiry into Mental Health and Addiction' (فريق التحقيق الحكومي في مجال الصحة العقلية والإدمان) كرد على القلق الواسع النطاق بشأن نقص خدمات الصحة العقلية ومكافحة الإدمان. ويرمي فريق التحقيق هذا إلى تحديد الاحتياجات التي لم تلبَّ بعد ووضع توصيات لاتباع نهج أكثر تماسكاً بهذا الشأن. وهو يدرك أن هناك عملاً يجب القيام به لتحسين خدمات الصحة النفسية ونتائجها للنيوزيلنديين، خصوصاً للمجموعات الهشة. وتتخذ الحكومة خطوات للحد من اللجوء إلى العزل والحجز، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بحالات الصحة العقلية والإدمان.

٨٠- وتدرك الحكومة أن زنانات الشرطة ليست البيئة المناسبة لتقييم الصحة العقلية. وفي عام ٢٠١٧، احتُجز لدى الشرطة ما يقرب من ١ ٥٠٠ شخص لتقييم مستوى صحتهم العقلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الشرطة النيوزيلندية على زيادة عدد الأشخاص الذين يخضعون لهذا التقييم وذلك إما في أماكن مخصصة للخدمات الصحية أو في منازلهم. وأدى هذا الأمر إلى انخفاض بنسبة الثلثين في عدد الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة الذين ينتظرون تقييم مستوى صحتهم العقلية.

٨١- وتقلص التفاوت بين نتائج الصحة العقلية للماوري ونتائج غيرهم يمثل أولوية منذ فترة طويلة. ويمثل الماوري نسبة ١٥ في المائة من السكان تقريباً، غير أنهم يمثلون نسبة ٢٧ في المائة من متلقي خدمات الصحة العقلية. وفي عام ٢٠١٦، كان الماوري أكثر عرضة بـ ٣,٦ مرات من غيرهم لتلقي أمر بالعلاج في مجتمعهم المحلي<sup>(١٩)</sup>. واعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٧، طُلب من جميع المجالس الصحية في المقاطعات خفض نسبة الماوري المشمولين بأوامر العلاج في مجتمعهم المحلي بما قدره ١٠ في المائة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٨٢- وفي عام ٢٠١٢، أُطلق مشروع الصحة العقلية للشباب من أجل مساعدتهم على اتقاء مشاكل الصحة العقلية وتحسين حصول الشباب على خدمات الصحة العقلية. ويشمل المشروع ٢٦ مبادرة من بينها الخدمات الصحية المدرسية الشاملة التي استخدمها نحو ١١٠ ٠٠٠ تلميذ في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

## جيم- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

### النساء

٨٣- كانت نيوزيلندا في عام ١٨٩٣ أول بلد حصلت فيه المرأة على حق التصويت. وتعتز الحكومة بصون دور نيوزيلندا كرائدة في مجال المساواة بين الجنسين، ولكنها تدرك أنه يمكن عمل المزيد لحماية حقوق المرأة وتعزيزها. ويمنح إطارنا التشريعي النساء حماية شاملة من جميع أشكال التمييز<sup>(٢٠)</sup>.

### التعليم والتدريب والاستعانة بالمهارات<sup>(٢١)</sup>

٨٤- تكتسب نساء نيوزيلندا مؤهلات بمعدل أعلى من الرجال بيد أن مهاراتهم لا تترجم إلى فرص وظيفية. وعدد النساء اللائي لا يتعلمن أو يعملن أو يتلقين التدريب يتجاوز عدد الرجال، ويشهد احتمال مزاوله النساء والأمهات الشابات من سكان الماوري والمتحدرين من جزر المحيط الهادئ، بشكل خاص، لأعمال منخفضة الأجر وتحقيقهن نتائج مالية أقل مستوى.

٨٥- وتشجع الحكومة النساء والفتيات على الالتحاق ببرامج تدريبية والعمل في مهن يُتوقع أن تشهد نمواً مرتفعاً وينقص فيها تمثيل النساء، ولاسيما في قطاعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والبناء والعمل المهني. ومبادرة "A Nation of Curious Minds, He Whenua" و"Hihi i te Mahara" (أمة العقول الفضولية) هي مبادرة مشتركة بين كل الهيئات الحكومية ترمي إلى تحسين دور العلوم والتكنولوجيا في جميع قطاعات المجتمع، بما يشمل النساء والفتيات.



واعتباراً من عام ٢٠١٨، سيتيح محتوى برنامج "Digital Technologies, Hangarau Matihiko" (التكنولوجيا الرقمية) لجميع المتعلمين تعلّم مبادئ وبرامج المعلوماتية.

٨٦- والحكومة ملتزمة بتشجيع الفئات الهشة من النساء على الانضمام إلى برامج تدريبية، ومنذ عام ٢٠١٤ ارتفع ثلاث مرات عدد التلميذات من نساء الماوري والسكان المتحدرين من جزر المحيط الهادئ اللاتي تدرّبن على أعمال مهنية.

٨٧- واضطلاع المرأة بجزء كبير من مسؤوليات رعاية الأسرة وما يستتبعه ذلك من ضرورة مزاوله عمل على أساس مرن وبدوام جزئي، يمكن أن يعيقا الاستفادة الكاملة من مهاراتها في أماكن العمل في نيوزيلندا. وتعاونت وزارة شؤون المرأة مع غرف التجارة وهيئات التنمية الاقتصادية ومنظمات التدريب الصناعي والرابطات المهنية وإدارات حكومية أخرى لزيادة المرونة في مكان العمل للنساء والرجال على حد سواء. وتشمل المبادرات في هذا الصدد تنظيم حلقات عمل لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستحداث مجموعة أدوات للعمل المرن، والتنويه علناً بأرياب العمل الرواد في مجال منح فرصة العمل على أساس مرن.

النساء في موقع القيادة<sup>(٢٢)</sup>

٨٨- تمتلك وزارة شؤون المرأة الموارد لإقامة صلات بين النساء بغية مساعدتهن على تحقيق طاقتهن القيادية، وهي تعمل على تحسين التوازن بين الجنسين في فئة كبار المسؤولين.

٨٩- وفي عام ٢٠١٦، حققت الحكومة هدفها المتمثل في مشاركة ما لا يقل عن ٤٥ في المائة من النساء في مجالس ولجان حكومية. ويلزم بذل جهود إضافية لزيادة عدد النساء اللواتي يشغلن منصب رئاسة المجالس (٣٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٧) ولمعالجة تمثيلهن الناقص في مجالس قطاعات حكومية بعينها. وحددت الحكومة هدفاً جديداً يتمثل في رفع نسبة النساء في هذه المجالس بحلول عام ٢٠٢١ إلى ٥٠ في المائة.

٩٠- وبلغت نسبة النساء من كبار المسؤولين في الخدمة العامة في نيوزيلندا ٤٧,٩ في المائة في عام ٢٠١٧. ولا تزال هذه النسبة دون نسبة النساء في الخدمة العامة ككل (٦٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٧)، ولكنها ارتفعت من ٣٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. وإذا استمر هذا المنحى، ستبلغ نسبة النساء من كبار المسؤولين في الخدمة العامة في نيوزيلندا ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

٩١- والنساء أقل تمثيلاً في المناصب القيادية في القطاع الخاص. فهن يشكلن نسبة ٢٠ في المائة من المدراء و١٩ في المائة من الرؤساء التنفيذيين وكبار المديرين في جميع شركات البورصة في نيوزيلندا. غير أن التنوع بين الجنسين مبدأ تدافع عنه شركات كثيرة في القطاع الخاص دفاعاً شرساً<sup>(٢٣)</sup>.

تفاوت الأجور وتساويها بين الجنسين<sup>(٢٤)</sup>

٩٢- إن تفاوت الأجور بين الجنسين مؤشر هام للفرق الموجود بين دخل المرأة ودخل الرجل. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، بلغت نسبة هذا الفرق في نيوزيلندا ٩,٢ في المائة. وبينما كان هذا الفرق يتجه نحو الانخفاض منذ عام ١٩٩٨ (١٦,٢ في المائة)، كان التقدم بطيئاً في العقد المنصرم.

٩٣- وتمثل إزالة هذا التفاوت إحدى أولويات الحكومة. والعمل جارٍ لتحقيق ما يلي:

- إزالة تفاوت الأجور بين الجنسين في الخدمة العامة الأساسية (يبلغ حالياً ١٢,٥ في المائة على أساس متوسط الأجر السنوي)؛
- دعم التدابير التي يتخذها رب العمل لتحقيق ذلك؛
- جمع وتعميم الأدلة التي تثبت تفاوت الأجور بين الجنسين.

٩٤- وتعمل الحكومة على معالجة مسألة عدم تساوي الأجور (أجر متساوٍ لقاء عمل مختلف لكن متساوي القيمة) الناتج عن التمييز الشامل، حيث إن أجور الأعمال التي تؤديها النساء عادة أقل من أجور الأعمال التي يؤديها الرجال عادة. وهي في صدد استحداث آلية للنظر في طلبات مساواة الأجور بالنسبة للعاملين في مهن تهيمن عليها النساء ويطالها التمييز الهيكلي الشامل وكانت في الماضي وما برحت لا تُعطي حقَّ قدرها.

٩٥- وتتجسد أهمية تساوي الأجور في تسوية مالية قدرها بليوناً دولاراً نيوزيلندي دُفعت مؤخراً لما قدره ٥٥ ٠٠٠ من العاملين في نيوزيلندا في مجال الرعاية والدعم في مؤسسات رعاية المسنين وذوي الإعاقة ومقدمي الدعم في المنازل والدعم الأهلي بغية مساواة أجورهم مع غيرهم. ومن المنتظر عرض تشريع عن تساوي الأجور في عام ٢٠١٨.

#### مسائل أخرى

٩٦- تسري في نيوزيلندا تشريعات بشأن منع الزواج القسري والزواج ما دون السن القانونية وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وبشأن إنزال العقاب بالمخالفين. واتفقت الهيئات الحكومية على تحديد ضحايا الزواج القسري والزواج ما دون السن القانونية وعلى دعمهم<sup>(٢٥)</sup>.

#### الأطفال<sup>(٢٦)</sup>

٩٧- تشكل نسبة الأطفال والشباب نحو ٢٦ في المائة من سكان نيوزيلندا. ومعظم أطفالنا يكبرون بصحة جيدة ويتلقون مستوى تعليمياً جيداً، لكن الفقر لا يزال يمثل مشكلة مستحكمة في أوساط كثيرة كثيرة من الناس. وتعتمد درجات الفقر على الحد والقياس المستخدمين، ولكن باستخدام التدابير الرئيسية المقترحة في مشروع قانون الحكومة لتخفيف وطأة الفقر (انظر أدناه) تتراوح التقديرات الأخيرة لعدد الأطفال الذين يعانون من الفقر بين ١٣٥ ٠٠٠ و ٢١٠ ٠٠٠ طفل. وهناك مشاكل مترابطة مع الإحصاءات المتعلقة بصحة ومسكن وتعليم الأطفال، إلى جانب التحديات الشاملة التي ينبغي مواجهتها بحيث يغدو جميع أطفالنا بمأمن من العنف وسوء المعاملة والإهمال.

٩٨- وأثيرت بكثافة مسألة حقوق الأطفال النيوزيلنديين أثناء المشاورات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل، حيث وُجّهت دعوات إلى تسريع عجلة مكافحة فقر الأطفال وإساءة معاملتهم وإهمالهم واعتماد سن أدنى للعمل.

٩٩- وخلال السنوات الأربع الماضية، بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لزيادة حماية حقوق الأطفال وتعزيزها. وأدخلت على قانون الأطفال ذوي الهشاشة لعام ٢٠١٤ تغييرات واسعة النطاق لحماية الأطفال ودعمهم في سبيل النمو والنجاح. واعتمدت سياسات حماية الطفل من قبل الحكومة والمجالس الصحية في المقاطعات ومجالس أمناء المدارس، والمطلوب أن تعتمد جميع

المنظمات الممولة من الحكومة التي تقدم خدمات إلى الأطفال. واعتمدت عمليات تقضي بالتحقق من سلامة وأمن كل طفل في صفوف القوى العاملة لدى الحكومة.

١٠٠- وبدأت إدارة حكومية جديدة قائمة بجد ذاتها، *Oranga Tamariki* - وزارة شؤون الأطفال، أعملها في عام ٢٠١٧، مما يسجل بداية لنهج قطاعي يتمحور حول الطفل. وتكرس هذه الوزارة جهودها لدعم كل طفل نيوزيلندي يتعرض رفاهه للخطر الشديد. وهي تعمل أيضاً مع الشباب الذين قد يكونون ارتكبوا جنحاً أو يشند احتمال ارتكابهم لها وتتولى إدارة خدمات التبني. و *Oranga Tamariki* - وزارة شؤون الأطفال تسترشد في عملها باتفاقية حقوق الطفل.

١٠١- واعتبرت الحكومة أن مستويات فقر الأطفال في نيوزيلندا مرتفعة لدرجة غير مقبولة. ودولة رئيسة الوزراء النيوزيلندية، جاسيندا أريدين، هي أول وزيرة نيوزيلندية معنية بالحد من الفقر لدى الأطفال. وقدمت رئيسة الوزراء مشروع قانون تخفيض أعداد الفقراء إلى البرلمان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وسيطلب مشروع القانون من الحكومات المتعاقبة وضع أهداف لمدة ٣ سنوات وأخرى لعشر سنوات للحد من الفقر لدى الأطفال في نيوزيلندا، وإعداد تقارير سنوية عن الاتجاهات التي تسلكها الإجراءات المتعددة المتخذة للحد منه.

١٠٢- ويطلب مشروع القانون من الحكومة أيضاً اعتماد وإصدار وبحث استراتيجية حكومية لتحسين حال جميع الأطفال، والحد من الفقر الذي يعانون منه، وتخفيف تبعات ما يقاسونه من فقر وحرمان اقتصادي واجتماعي. والغرض من هذه الطلبات المقترحة هو رفع مستوى التزام الحكومات المتعاقبة بالعمل على ضمان رفاه جميع الأطفال وتلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال الفقراء والمعرضين لخطر الوقوع في شرك الفقر.

١٠٣- وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، أعلنت رئيسة الوزراء أريدين عن إنشاء لجنة تحقيق ملكية للتدقيق في إساءة المعاملة التي تعرض لها في الماضي الأشخاص الذين كانوا في رعاية الدولة. وتجري مشاورات حالياً بشأن صلاحيات اللجنة وسُبحث فيها الآثار على فئات محددة تشمل الماوري والمتحدرين من جزر المحيط الهادئ والمثليات والمثليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية. وأعرب بعض المشاركين في المشاورات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل عن رغبتهم في توسيع نطاق عمل اللجنة ليشمل المؤسسات الدينية والمجموعات الأهلية.

١٠٤- وفي سياق إعداد هذا التقرير، ركزت الحكومة بشدة على آراء الشباب. وخلال المشاورات، حدد التلامذة اقتراحات عملية لتحسين حقوق الإنسان للشباب النيوزيلنديين. ومن أبرز هذه الاقتراحات تخفيض الحد الأدنى لسن التصويت؛ وتقليص عدد التلامذة في الصفوف؛ ورفع الحد الأدنى للأجور؛ ومعالجة الشواغل المتعلقة بعدم حماية الخصوصيات على الإنترنت؛ وتحسين أوضاع العائلات السكنية من خلال بناء شقق مبتكرة. ومن القضايا الأخرى التي اعتبر التلامذة أنها تؤثر في الشباب النيوزيلندي التمييز على أساس نوع الجنس أو الانتماء العرقي أو الميل الجنسي، وعدم الحصول على خدمات الصحة العقلية بعينها (بما في ذلك الوقاية من الانتحار)، والعنف الأسري، والعجز عن تحمل تكاليف السكن. والحكومة ملتزمة بتحسين حقوق الشباب النيوزيلندي وستمضي في المشاركة معهم في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

الأشخاص ذوو الإعاقة<sup>(٢٧)</sup>

١٠٥- وفقاً لاستقصاء بشأن مسألة الإعاقة أُجري في عام ٢٠١٣، ذكر نحو مواطن نيوزيلندي واحد من أصل ٤ أنه يعاني من علة في الجسد أو الحس أو التعلم أو الصحة العقلية أو علل أخرى. وفي فئة الأشخاص البالغة أعمارهم ٦٥ عاماً أو أكثر، يسجل الماوري والمتحدرون من جزر المحيط الهادئ الذين يعانون من الإعاقة معدلاً يتجاوز المتوسط.

١٠٦- ومن القضايا المقلقة التي أثرت خلال المشاورات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل عدم توفر موارد للعيش كجزء من كل، ومعدلات الوفاة المبكرة، ونقص تدابير التعديل القانوني المعقولة في العمليات البرلمانية، وعدم تحسين جمع البيانات، وعدم توفير الدعم للعائلات والأسر المعقولة (whānau) التي تتولى رعاية أشخاص ذوي إعاقة.

١٠٧- وأبدت نيوزيلندا منذ فترة طويلة التزامها بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. والاستراتيجية النيوزيلندية المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٦ تقوم على نهج ذي شقين، هما "الاستثمار في الحياة بأسرها" وتوفير خدمات محددة وعمامة. والعمل جارٍ حالياً على وضع إطار للتناجح ليتسنى متابعتها بشكل أفضل قياساً بمجالات نتائج الاستراتيجية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واعتمدت نيوزيلندا أيضاً "خطة عمل خاصة بالإعاقة" تشارك في إدارتها جمعيات معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة وهيئات حكومية.

١٠٨- وفي عام ٢٠١٧، شرعت الحكومة تنفيذ عملية لتغيير نظام دعم ذوي الإعاقة في نيوزيلندا، مستفيدةً من الدروس المستمدة من فعاليات "لحياة أفضل" (Enabling Good Lives)<sup>(٢٨)</sup>. والهدف المنشود هو منح الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم خياراً أكبر وفرصة أعلى للتحكم بحياتهم.

١٠٩- وصُمم النموذج الأولي للنظام الجديد بالاشتراك مع الأشخاص ذوي الإعاقة والأسر (whānau) ومقدمي الخدمات والهيئات الحكومية لتجربته في عام ٢٠١٨. وسيتلقى من يستوفي شروط النظام المغير موارد مالية شخصية في وسعهم استخدامها بمرونة لشراء وسائل الدعم. وسيوفر النظام الجديد "صلة وصل" لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم على تحديد الاحتياجات والحصول على وسائل الدعم. وسيقدم خدمات مشتركة وبيسّط آليات الحصول على الموارد المالية وتخصيصها، وسيحملهم مزيداً من المسؤولية الذاتية.

١١٠- ووُضعت خطة العمل المتعلقة بالإعاقة في أوساط الماوري ٢٠١٨-٢٠٢٢ (Whāia Te) و (Ao Mārama 2018-2022) لدعم الماوري ذوي الإعاقة وأسرهم (whānau). وهي ترمي إلى الحد من التمييز ضد الماوري ذوي الإعاقة، وتشجع مشاركة الماوري ذوي الإعاقة في تطوير الخدمات الصحية والخدمات المتعلقة بالإعاقة وخدمات الدعم التي تلبّي احتياجات الماوري.

١١١- والخطة الوطنية المتعلقة بالإعاقة في أوساط المتحدرين من جزر المحيط الهادئ ٢٠١٦-٢٠٢١ (Faiva Ora 2016-2021) تعرض النتائج والإجراءات ذات الأولوية لدعم وتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة من المتحدرين من جزر المحيط الهادئ وحياة أسرهم.

## الماوري

١١٢- يحتل الماوري النيوزيلنديون مكانة خاصة بوصفهم الشعوب الأصلية في البلد (*tangata whenua*). وحقوق الماوري منصوص عليها في معاهدة وايتانغي وأعيد تأكيدها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويشكل الماوري نسبة ١٥ في المائة تقريباً من إجمالي السكان في نيوزيلندا، أي نحو ٦٠٠.٠٠٠ نسمة. وأُتي مراراً وتكراراً على ذكر حقوق الماوري وحالة معاهدة وايتانغي خلال المشاورات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل.

١١٣- والصعوبات التي يواجهها الماوري في مجال عدم المساواة في التعليم والعمل والصحة والعدالة تغطى في مكان آخر من هذا التقرير. ويركز هذا القسم على الادعاءات التاريخية بخرق معاهدة وايتانغي، والجهود المبذولة لحماية لغة الماوري (*Te Reo Māori*) ونهج صحة الأسرة (*Whānau Ora*).

### تسوية الشكاوى التاريخية المتصلة بالمعاهدة<sup>(٢٩)</sup>

١١٤- تُعرف الشكاوى التي يستتبعها خرق معاهدة وايتانغي قبل عام ١٩٩٢ باسم الشكاوى التاريخية. وتتفاوض الحكومة والمجموعات مقدمة الشكاوى على التسويات التاريخية المتعلقة بالمعاهدة لمعالجة هذه الشكاوى وإنصاف هذه المجموعات. وتخضع التسويات المتفق عليها بين الحكومة وممثلي المجموعات مقدمة الشكاوى لعملية تصديق من جانب المجموعة المدّعية، وفي انتظار نتائج التصديق، تصدر في قانون. وحتى تاريخه، بلغت نسبة شكاوى إيوي (القبائل) التي تمت تسوية بعضها وبعضها الآخر خاضع للتفاوض بغية التوصل إلى تسوية مع الحكومة ما قدره ٨٩ في المائة من مجمل الشكاوى. والحكومة مصممة على الانتهاء من جميع التسويات في أسرع وقت ممكن.

١١٥- والحكومة، بينما تركّز على إنجاز التسويات المتعلقة بالمعاهدة، تحوّل اهتمامها بشكل متزايد إلى ضمان استمرارية هذه التسويات والمسائل الأخرى التي تأتي بعدها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أكدت الحكومة النطاق النهائي لحقيبة وزارية جديدة وجهاز جديد يُدعى "علاقات التاج بالماوري": *Te Arawhiti*. ويجمع الجهاز الجديد تحت مظلته وحدات ومكاتب عديدة أخرى من بينها مكتب التسويات المتعلقة بالمعاهدة (*Office of Treaty Settlements*) ووحدة الالتزامات بفترة ما بعد التسويات (*Post Settlement Commitments Unit*) والفريق المعني بقانون المناطق البحرية والساحلية (*Marine and Coastal Area Act Team*). وسيعمل الجهاز الجديد على ضمان احترام التاج (الحكومة) لالتزاماته المتعلقة بالتسويات، وعلى إرساء شراكات أكثر ديناميّة مع الماوري لإعداد السياسات كما لتصميم الخدمات وتقديمها، وعلى صون المكاسب التي تحققت من العلاقات بين الحكومة والماوري نتيجة لعملية التسويات وعلى الاستفادة منها. ووزير علاقات التاج مع الماوري: سيبحث جهاز *Te Arawhiti* أيضاً كيفية تسهيل فرص الشراكة التي ستتيحها بيئة ما بعد التسويات المتعلقة بالمعاهدة، وعن توسيع آفاق العلاقات لتتجاوز حدود تلك التي انبثقت من تسوية الشكاوى التاريخية.

### صون لغة الماوري (*Te Reo Māori*)<sup>(٣٠)</sup>

١١٦- تمثل لغة الماوري (*Te Reo Māori*) ذخراً ثقافياً هاماً للماوري وهي محمية بموجب معاهدة وايتانغي. وفي عام ٢٠١٦، أقر البرلمان النيوزيلندي *Te Ture mō te Reo Māori*، أي قانون لغة

الماوري. وأنشئت بموجب هذا القانون منظمة جديدة تدعى "Te Mātāwai" لتتولى الإشراف على إعادة إحياء هذه اللغة. وقد كُتِبَ هذا القانون بلغة الماوري واللغة الإنكليزية، لكن الغلبة للنص بلغة الماوري - وهذه سابقة بالنسبة للنظام القانوني في نيوزيلندا.

١١٧- وفي عام ٢٠١٨، سيُطلق وزير تنمية الماوري استراتيجية "Maihi Karauna"، وهي الاستراتيجية الحكومية الخاصة بلغة الماوري. وهي ستكمل "Maihi Māori"، وهي الاستراتيجية التي أعدتها منظمة "Te Mātāwai". وستركز "Maihi Karauna" على مسائل وطنية من بينها مساهمات الحكومة في إعادة إحياء هذه اللغة. وستركز استراتيجية "Maihi Māori" على المجتمع المحلي.

#### برنامج صحة الأسر (Whānau Ora)

١١٨- إن برنامج صحة الأسر "Whānau Ora" برنامج ممول من الحكومة واستُحدث إدراكاً للتباين الموجود بين الماوري وغيرهم في مجموعة من القطاعات. وهذا النهج فريد من نوعه لأنه يؤكد قدرة الأسر (whānau) على تقرير مصيرها، ويشتمل على حركة العلاقات بين الأجيال، ويقوم على أساس ثقافي ماوري، ويؤكد أن ثمة دوراً إيجابياً للأسر في المجتمع.

١١٩- وثمة ثلاث وكالات محلية فُوض إليها تنفيذ برنامج صحة الأسر (Whānau Ora) تقدم خدمات ومبادرات متمحورة حول الأسر لمساعدتها في تسلم دفة القيادة لتدير نفسها بنفسها. وهناك إدراك في هذا البرنامج لما تمتلكه الأسر جمعياً من قوة وقدرة على تحقيق نتائج أفضل في مجالات معينة مثل الصحة والتعليم والبيئة والعمل.

#### الشعوب المنحدرة من جزر المحيط الهادئ<sup>(٣١)</sup>

١٢٠- بيّن التعداد السكاني لعام ٢٠١٣ أن نسبة ٧,٤ في المائة من النيوزيلنديين تعتبر نفسها منتمية لمجموعة واحدة أو أكثر من المجموعات الإثنية المنحدرة من جزر المحيط الهادئ. وثلاثا المنحدرين من جزر المحيط الهادئ ولدوا في نيوزيلندا. ومن المتوقع أن يمثلوا بحلول عام ٢٠٣٨ نسبة ١٠ في المائة من مجموع سكان نيوزيلندا.

١٢١- وتُظهر البيانات المتعلقة بالتعليم والعمل والصحة والسكن أن أوضاع السكان المنحدرين من جزر المحيط الهادئ أدنى بكثير من سائر النيوزيلنديين. وحالياً تركز وزارة شؤون المنحدرين من جزر المحيط الهادئ على تحسين نتائج هذه المجموعة في مجالي التعليم وفرص العمل. وهي تنفذ برامج من بينها، على سبيل المثال، برنامج Toloa الذي يشجع تلامذة هذه المجموعات على متابعة الدراسات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومشروع دعم فرص أفرادها في الحصول على عمل (Pacific Employment Support Service) الذي يركز على تقليص عدد الشباب منها الذين لا يعملون أو لا يتعلمون أو لا يتلقون التدريب. وثمة أوجه تباين أيضاً بين المولودين في نيوزيلندا وفي جزر المحيط الهادئ، وبين مختلف مجموعات المنحدرين من جزر المحيط الهادئ.

١٢٢- وتشير بيانات التعداد السكاني إلى أن عدد الناطقين بطلاقة بلغات جزر المحيط الهادئ في نيوزيلندا أخذ في الانخفاض. وتهدف الحكومة إلى صون هذه اللغات والتشجيع على

استخدامها عبر تنظيمها سنوياً أسابيع مخصصة لها. وتستخدم مجموعة متنوعة من المنابر الإعلامية والمنصات الرقمية لإبراز أهميتها وضمان بقائها حيّة داخل المجتمعات.

### سكان كانتربري<sup>(٣٢)</sup>

١٢٣- تسبب الزلزالان اللذان ضربا مدينة كرايستشيرش في عام ٢٠١٠ ومن ثم في ٢٠١١ بمقتل ١٨٥ شخصاً وإلحاق أضرار بنسبة ٩٠ في المائة من منازلها. وواجه المتضررون منهما مشاكل كأداء للتخلص من عواقبهما، ولاسيما على مستوى السكن الملائم.

١٢٤- وأحرز تقدم كبير بعد مرور سبع سنوات عليهما، إذ أُجرت في عام ٢٠١٧ عمليات تصليح وإعادة بناء شبكات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار ومياه السيول والطرق. وثمة مشاريع أخرى لإعادة الإعمار أُجرت بعضها والبعض الآخر قيد الإنجاز. وأعيد توزيع مساحات واسعة من الأراضي، الأمر الذي سمح ببناء مساكن لتحل محل المساكن المتضررة.

١٢٥- ووضعت استراتيجية وخططاً للتعافي ليتسنى وبثبات إحراز تقدم في برامج إعادة الإعمار في مناطق معينة من بينها وسط المدينة، وإتاحة أراضٍ تخصّص للمساكن بعد تضرر الكثير منها. وانبثقت من خطط أخرى من هذا النوع مبادرات تعاونية من جانب القبائل (iwi) والمجالس المحلية وطرائق لاستخدام الأراضي لآجال طويلة ومتفق عليها.

١٢٦- ولقد أُجرت برنامج التعافي من زلزال كانتربري الذي تنفذه شركة Housing New Zealand<sup>(٣٣)</sup>، إذ تم ترميم ١٤٠ ٥ منزلاً وبناء ٧٠١ منزل جديد. وأعاد ذلك عدد المساكن التي اهتمت بها هذه الشركة إلى ما كان عليه ما قبل الزلزال ولكن مع إدخال تحسينات هائلة على مواصفاتها، من بينها تجهيزها بما يلزم لإبقائها دافئة وجافة. وفي سوق الإسكان في القطاع الخاص، سُجل تقدمٌ في مجال بناء مساكن بأسعار معقولة على أراضٍ حكومية في وسط المدن والمناطق المحيطة بها.

١٢٧- وفي ضوء التقدم الذي شهده ترميم المساكن وإعادة بنائها على مدى العامين الماضيين، غدا استئجار منازل في السوق الخاصة المصدر الرئيسي لتأمين السكن المؤقت للمقيمين النازحين. وبدأ التوقف عن استخدام القرى الحكومية المخصصة للسكن المؤقت وبيعها لجهات توقّر المساكن. وقد ساعدت هذه القرى على تلبية احتياجات أصحاب المنازل الذين كانوا يجهدون للعثور على سكن بالإيجار في السوق الخاصة. وخففت الضغط عن السوق الخاصة وساهمت في التعافي النفسي الاجتماعي وانطوت على فوائد من حيث إعادة استخدامها.

١٢٨- وفي عام ٢٠١٥ شرعت الحكومة في وضع ترتيبات لتمكين القيادات المحلية من إعادة الأمور في كرايستشيرش إلى مجاريها الطبيعية، مع الإدراك أن التعافي، ليكون دائماً، لا بد من أن تقوده المجتمعات المحلية. وتم في عام ٢٠١٦ تحديث العديد من الترتيبات التشريعية والمؤسسية. وينص قانون إعادة تأهيل كرايستشيرش الكبرى لعام ٢٠١٦ (Greater Christchurch Regeneration Act 2016) على التطوير العمراني المستقبلي فيها ويمكن من تعزيز دور القيادات المحلية. وشكلت منظمة "Regenerate Christchurch" وهي كيان مشترك بين التاج والمجلس، لإدارة عمليات إعادة التأهيل هذه. وأنشئت شركة Otākaro Limited، وهي شركة يملكها التاج، لتنفيذ المشاريع التي تديرها الحكومة، ولاسيما مشاريع تيسير التنقل في المدينة ومشاريع النقل. واستثمرت الحكومة نحو ١٨ بليون دولار لتصبح مدينة كرايستشيرش أقوى وأكثر مناعة مما قبل الزلزال.

## اللاجئون والمهاجرون وملتمسو اللجوء<sup>(٣٤)</sup>

### المهاجرون

١٢٩ - يصل آلاف الأشخاص إلى نيوزيلندا كل عام لاتخاذها وطناً لهم. ونيوزيلندا أحد أكثر البلدان تنوعاً إثنياً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فمواطن واحد تقريباً من كل أربعة نيوزيلنديين وُلد في الخارج.

١٣٠ - والاستراتيجية النيوزيلندية لتوطين المهاجرين وإدماجهم تعرض النهج الذي تتبعه الحكومة لتوطين المهاجرين وإدماجهم بصورة فعالة لتغدو نيوزيلندا موطنهم ولكي يشاركوا على نحو كامل ويساهموا في الحياة النيوزيلندية بكل جوانبها. وتساعد الاستراتيجية على تحقيق نتائج خاصة بالمهاجرين وذلك في خمسة مجالات رئيسية ذات صلة بتوطينهم هي: العمل، والتعليم والتدريب، وتعلم اللغة الإنكليزية، والصحة والرفاه، والاندماج.

١٣١ - وثمة ستة عشر مؤشراً للنتائج تقيس مستوى التقدم المحرز في المجالات الخمسة الخاصة بالتوطين. ويتم سنوياً إعداد رسم بياني يقيس ويرصد الاتجاهات التي تسلكها نتائج الاستراتيجية، ويساعد على توجيه أنشطة التوطين التي تضطلع بها الهيئات الحكومية كلها. ويتم أيضاً وبانتظام سؤال المهاجرين عن المشاكل التي يواجهونها في سياق توطينهم.

١٣٢ - وينفذ على صعيد الهيئات الحكومية برنامج عمل للتوطين يدعم كلاً من مجالات نتائج الاستراتيجية الخاصة بالمهاجرين الجدد. والخدمات وتركز المعلومات الموثوقة التي تقدمها الهيئات الحكومية على مكافحة التمييز ضد المهاجرين في مكان العمل وفي المجتمع المحلي، وعلى ضمان إدراك المهاجرين وأرباب عملهم لحقوقهم ومسؤولياتهم.

### الجماعات الإثنية

١٣٣ - يسدي مكتب الجماعات العرقية المشورة بشأن السياسات العامة لضمان مساواة السكان المنتمين إلى الجماعات الإثنية بالآخرين من حيث الحصول على كل الخدمات، ولبناء العلاقات بين الأقليات الإثنية والمجتمعات المحلية، ولتعزيز الحوار بين الثقافات. ومن المبادرات الأخيرة التي أُطلقت "برنامج القادة الشباب" (Young Leaders Programme) الذي يرمي إلى خلق قادة شباب من هذه الأقليات لجعل الجماعات الإثنية أكثر بروزاً وتمثيلاً في القطاع العام، و"مؤتمر الجماعات الإثنية في قطاع التجارة" (Ethnic People in Commerce Conference) الذي يربط أوساط الأعمال التجارية المتنوعة إثنياً في نيوزيلندا بقيادة الشركات والهيئات الحكومية. وتشجيعاً للتنوع والاندماج، يمنح "صندوق تنمية الجماعات الإثنية" إعانات بدون أي تكاليف لتطوير السمات القيادية وترسيخ التماسك الاجتماعي وتنفيذ المشاريع الثقافية. وهو يضع خطاً لزيادة مشاركة الجماعات الإثنية في مجالس القطاعات الحكومية. وهو يشغل أيضاً خطاً هاتفياً "Language Line" يسهل حصول مستخدمي الإنكليزية كلغة ثانية على الخدمات. وهذا الخط هو كناية عن خدمة من الترجمة الفورية عبر الهاتف تشمل ٤٤ لغة، ويعزز النتائج الإيجابية في مجالي التوطين والإدماج الاجتماعي.



### حماية العمال المهاجرين<sup>(٣٥)</sup>

١٣٤- أقر البرلمان في عام ٢٠١٥ مشروع تعديل قانون الهجرة (رقم ٢). وقد أدخل مشروع القانون هذا عدداً من التعديلات على قانون الهجرة لعام ٢٠٠٩ لسد الثغرات في نظام التقييد بالقانون ولاعتماد تدابير جديدة بغية منع استغلال العمال المهاجرين. وفي مرحلة لاحقة، اعتُمدت في عام ٢٠١٧ تدابير جديدة لمنع أرباب العمل الذين ينتهكون قانوني الهجرة والعمل من استخدام عمال مهاجرين.

١٣٥- ووزارة الأعمال والابتكار والعمل في صدد مكافحة استغلال العمال المهاجرين المؤقتين واستهداف أرباب العمل الذين يستغلون العمال، ولاسيما العمال المهاجرين وذلك بشكل استباقي. وتولي الوزارة اهتمامها لمسألتي التقييد بالقانون وإنفاذه، مدعومة ببرامج من المشورة والتعليم. وفضلاً عن ذلك، أنشئت وحدة معنية بالجرائم الخطيرة وهي تحقق في أكثر الجرائم خطورة وتعقداً وتنظيماً، بما يشمل استغلال المهاجرين.

### الاتجار بالبشر<sup>(٣٦)</sup>

١٣٦- إن نيوزيلندا ملتزمة بمكافحة الاتجار بالبشر بجميع أشكاله وعلى كل المستويات. ويعامل ضحايا الاتجار كأشخاص في حاجة إلى الحماية ويزوّدون بمجموعة من خدمات الدعم من خلال نهج ينفذ في الهيئات الحكومية قاطبة.

١٣٧- وفي عام ٢٠١٥، وافق البرلمان على مشروع القانون المتعلق بالجريمة المنظمة ومكافحة الفساد. وأصبح الاستغلال والإكراه عند بقاء الضحية في نيوزيلندا يشكّلان الآن جريمة، أي أن الجريمة غير محصورة بالحالات التي تتجاوز فيها الضحية الحدود الوطنية. وتعريف الاستغلال يشمل أيضاً العمل القسري (وغيره من الخدمات القسرية) والرق والممارسات المماثلة والعبودية.

١٣٨- ويُعرض رد الهيئات الحكومية النيوزيلندية على مسألة الاتجار بالبشر في "خطة عمل لمنع الاتجار بالبشر". وتمثل أهداف الخطة في منع الاتجار بالبشر وحماية حقوق الإنسان لضحايا الاتجار وملاحقة المتاجرين بالبشر. ويجري حالياً تحديث خطة العمل هذه لتعكس التغييرات التي أُدخلت على التشريعات في عام ٢٠١٥. وسيوسّع نطاقها ليشمل الرق والعمل القسري، وسيتم السعي لتضمينها المجموعة الواسعة من الشراكات وعلاقات التعاون الإقليمية والوطنية القائمة في سبيل معالجة هذه المسائل بطريقة مثمرة. وأول إدانة في نيوزيلندا جراء الاتجار بالأشخاص صدرت في عام ٢٠١٦. وثمة قضية أخرى من هذا النوع معروضة حالياً على المحاكم.

### اللاجئون ولتمسو اللجوء

١٣٩- إن البرنامج النيوزيلندي المتعلق بنسبة اللاجئين الوافدين إلى نيوزيلندا واستقبال سوريين لدواع طارئة وخاصة دليل على مدى التزام نيوزيلندا بالوفاء بواجباتها ومسؤولياتها الإنسانية الدولية لحماية اللاجئين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلنت الحكومة أن نيوزيلندا ستستقبل ٧٥٠ لاجئاً سورياً بسبب النزاع الدائر في بلدهم، من أصلهم ٦٠٠ لاجئاً ستستقبلهم لدواع طارئة وخاصة إضافة إلى نسبة البلد السنوية منهم.

١٤٠- وأعلنت الحكومة في عام ٢٠١٦ أن نسبة اللاجئين الذين ستستقبلهم ستزداد بشكل دائم إلى ١٠٠٠ لاجئ سنوياً اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٨. وأُعلن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ عن زيادة أخرى قدرها ١٥٠٠ لاجئ سنوياً اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٢٠. ووافقت الحكومة أيضاً على أن تضع موضع التجربة فئة جديدة وهي فئة رعاية اللاجئين من جانب منظمات أهلية (Community Organisation Refugee Sponsorship Category) تضم ٢٥ لاجئاً في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وهذه الفئة الجديدة تضاف إلى نسبة اللاجئين المحددة لنيوزيلندا وتكملها.

١٤١- وتعرض استراتيجية إعادة توطين اللاجئين في نيوزيلندا النهج الذي تتبعه الحكومة لدعم نتائج توطين اللاجئين ليحققوا الاندماج الاجتماعي والاكتفاء الذاتي والاستقلالية. وتشتمل الاستراتيجية على ستة مجالات رئيسية لتوطينهم: العمل، والسكن، والتعليم، والصحة والرفاه، والمشاركة.

١٤٢- واللاجئون عند وصولهم بالنسبة المقررة منهم، يقيمون في مركز مانغير لإعادة توطين اللاجئين (Mangere Refugee Resettlement Centre) حيث يشاركون في برنامج استقبال مدته ستة أسابيع يركز على الحياة والعمل في نيوزيلندا. واللاجئون، كمقيمين دائمين، يحصلون شأنهم شأن مواطني نيوزيلندا على نفس الخدمات التي تمولها الحكومة.

١٤٣- وبدأت وزارة الأعمال والابتكار والعمل منذ عام ٢٠١٥ تجري تقييماً لبرامج الاستقبال والتوجيه المجتمعي الخاصة باللاجئين. وطلب من اللاجئين إعطاء معلومات في مراحل مختلفة من توطينهم في نيوزيلندا عن تجربتهم في هذه البرامج وعن مدى تمهيدها الطريق أمامهم للاستقرار في المجتمع المحلي. وتستخدم نتائج التقييم لزيادة تحسين الخدمات.

١٤٤- وبعد الانتهاء من برنامج الاستقبال، يتم توطين اللاجئين بنسبتهم المقررة في مساكن اجتماعية أو مساكن مستأجرة من جهات خاصة وذلك في سبعة مواقع توطين في نيوزيلندا، ويزودون بالدعم لمدة تصل إلى ١٢ شهراً للاستقرار في المجتمع.

١٤٥- بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم الطلبات للحصول على اللجوء والحماية في نيوزيلندا. وريثما يُبت الطلب، يمكن للمتأسس اللجوء الحصول على الرعاية الصحية، ويمكنه العمل أو الدراسة رهناً بنوع التأشيرة المؤقتة التي يمتلكها. ويمكن للمتأسس اللجوء الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية، بصرف النظر عن وضعهم القانوني كمهاجرين.

## خامساً- مسائل جديدة وناشئة

١٤٦- يركز هذا التقرير على تبيان ما لدى الحكومة من أولويات لمعالجة قضايا حقوق الإنسان قياساً بالتوصيات المشمولة بالاستعراض الدوري الشامل التي تلقتها نيوزيلندا. وفي هذا القسم الأخير، نتطرق إلى ثلاث مسائل لم يُشر إليها سابقاً في تقاريرنا المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل هي: نوعية المساكن ومستوى المعروض منها والقدرة على تحمل تكاليفها؛ والميل الجنسي والهوية الجنسية؛ وتأثير البيئة.

## نوعية المساكن ومستوى المعروض منها والقدرة على تحمل تكاليفها

١٤٧- أثيرت مراراً وتكراراً قضايا الإسكان أثناء المشاورات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل. وأعرب المشاركون فيها عن قلقهم إزاء تكلفة المساكن ونوعيتها، وضمان الحق في شغل المساكن المستأجرة، ونقص المساكن المخصصة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، مما يستتبع عليهم عواقب صحية عقلية وجسدية وصعوبات في الحفاظ على العمل وانخياراً في العلاقات الأسرية.

١٤٨- وتدرك الحكومة أن وضع الإسكان في نيوزيلندا يحتاج إلى تحسين. وتنفذ مجموعة من السياسات والمبادرات أو يُعتمز تنفيذها لزيادة مساحات الأراضي المعروضة لبناء المساكن، وتوفير المساكن الحكومية، وتقليص أعداد الذين بلا مأوى، وتحسين أمن شغل المستأجرين للمساكن ونوعيتها، ورفع معدلات ملكية المنازل.

١٤٩- وسُجّلت مؤخراً تطورات بارزة من بينها ما يلي:

- برنامج "KiwiBuild"، وهو برنامج طموح قيمته بليوناً دولاراً نيوزيلندي يهدف إلى توفير ١٠٠ ٠٠٠ مسكن في العقد المقبل بمواصفات جيدة وتكلفة معقولة مخصصة لمن يشترون منازل للمرة الأولى؛
- تخصيص أكثر من ٥٠٠ مليون دولار في ميزانية عام ٢٠١٨ لزيادة عدد المساكن الاجتماعية إلى نحو ٦ ٤٠٠ مسكن على مدى أربع سنوات، وتوسيع نطاق برنامج "الإسكان أولاً" (Housing First) لشراء ٥٥٠ مسكناً إضافياً، وتأمين ٢ ١٥٥ مسكناً انتقالياً لمكافحة ظاهرة التشرد؛
- استحداث برنامج "الأرض للمساكن" (Land for Housing Programme) الذي يتم فيه استملاك أرض خالية أو غير مستغلة لبناء مساكن اجتماعية عليها؛
- قانون ضمان المساكن الصحية لعام ٢٠١٧ (Healthy Homes Guarantee Act 2017) الذي يميز تنظيم معايير الحد الأدنى لجودة المساكن المستأجرة؛
- إصلاح قانون الإيجارات السكنية لعام ١٩٨٦.

١٥٠- والحكومة ملتزمة بكفالة حصول الماوري على نتائج سكنية متساوية مع الآخرين. وأعدت خطة عمل بشأن الإسكان مخصصة للماوري لضمان أن تعود سياسات الإسكان الأوسع نطاقاً بالفوائد عليهم وأن تضع خيارات لمعالجة مسائل متعلقة بهم دون سواهم، مثل البناء على أراض تابعة لهم. وتشارك الحكومة بجدية في التحقيق المواضيعي القادم الذي تجرّبه محكمة وايتانغاي بشأن الخدمات والسياسات الإسكانية. ويؤمل أن تكون نتائج هذا التحقيق مفيدة لتسترشد بها السياسات الحكومية ذات الصلة بالخدمات الإسكانية، ليس فقط بالنسبة للماوري بل لجميع النيوزيلنديين بمن فيهم المهاجرون واللاجئون وملتسمو اللجوء.

## الميل الجنسي والهوية الجنسانية

١٥١- على الرغم من أن التوصيات المشمولة بالاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٥ لم تراعى أي مسألة ذات صلة بالميل الجنسي أو الهوية الجنسانية، أشارت الحكومة إلى اعترافها بمعالجة

هذه المسائل. والمثليات والمثليون جنسياً ومزدوجو الميل الجنسي والمتحولون جنسياً وحاملو صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسية في نيوزيلندا ما برحوا معرضين بشدة لخطر الإصابة بمشاكل على مستوى الصحة العقلية وخطر الانتحار. وأثيرت مسألة التمييز ضد هذه المجموعات خلال المشاورات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل، وخاصة من قبل الشباب.

١٥٢- وعدم حصول المجموعات الأنفة الذكر على الخدمات الصحية الجيدة والمحددة الأهداف على قدم المساواة مع الآخرين ما برح يمثل مشكلة في نيوزيلندا، على الرغم من إحراز بعض التقدم بهذا الشأن. والعمل جارٍ على تحسين العلاج الذي يوفر للنيوزيلنديين المتنوعين جنسياً لتغيير شكلهم ليتواءم مع هويتهم الجنسية ولتقليص فترة الانتظار الطويلة للخضوع للجراحة. وتُستحدث حالياً شبكة من أطباء الأطفال السريريين لحاملي صفات الجنسين بغية تحسين التجربة السريرية لهذا النوع من المرضى، ونيوزيلندا من أوّل البلدان التي تمّول علاج الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية قبل إصابتهم به.

١٥٣- ويمكن أن تكون تجربة الأشخاص المتحولين جنسياً في السجون مؤلمة، على الرغم من تغيير السياسات في عام ٢٠١٤ بهدف توسيع نطاق المعايير المستخدمة لتحديد هوية الأشخاص الجنسية وضمان وضعهم في السجن المناسب. واعتمدت الحكومة سياسة جديدة لكفالة أمن السجناء المتحولين جنسياً. وترتكز هذه السياسة على أربعة مبادئ هي: كيفية التعامل مع السجناء المتحولين جنسياً بطريقة تراعي احتياجات كل منهم الفردية؛ وضمان سلامتهم وكرامتهم واحترام خصوصياتهم؛ وتمكينهم من الحفاظ على هويتهم الجنسية أثناء وجودهم في السجن؛ وعدم تحديد هويتهم الجنسية بالاستناد فقط إلى وضعهم في السجن الذي ينسجم معها.

١٥٤- وفي عام ٢٠١٦، أصدرت وزارة التعليم توجيهات للمدارس بشأن كيفية المساعدة على احتضان وضمان رفاه المثليات والمثليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملو صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسية، وتوفير استراتيجيات عملية لإشاعة ثقافة في المدارس يشعر في ظلها كل التلامذة بالأمان وبالانتماء إلى الكل وبأنهم مكانة بارزة وموضع تقدير.

١٥٥- وأعلن وزير الإحصاء مؤخراً أن مسائل الميل الجنسي والهوية الجنسية ستكون إحدى الأولويات للتعداد السكاني في البلد لعام ٢٠٢٣. والحصول على البيانات المتعلقة بهذه الأقليات سيُتيح تحسين كيفية استهدافها من حيث تقديم الخدمات لتلبية احتياجاتها الصحية والاجتماعية.

## تأثير البيئة

١٥٦- يعيش النيوزيلنديون في بيئة طبيعية عالية الجودة، على الرغم من تزايد الضغط على البيئة والموارد الطبيعية. ولتغير المناخ على وجه الخصوص تبعات هائلة على حقوق النيوزيلنديين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وفي عام ٢٠١٧، تعهدت الحكومة باتخاذ تدابير حاسمة لمواجهة تغير المناخ، وأُعلنت عن عزمها على تقديم مشروع قانون جديد في عام ٢٠١٨ بشأن خفض انبعاثات الكربون لتبلغ "الصفر" (Zero Carbon Bill). ويهدف مشروع القانون هذا إلى تحديد هدف جديد لخفض الانبعاثات لعام ٢٠٥٠ وتشكيل لجنة مستقلة معنية بتغيير المناخ لإبقاء الحكومات المستقبلية على المسار الصحيح بغية بلوغ أهداف نيوزيلندا المتصلة بتغيير المناخ. وأُجريت مشاورات عامة بهذا الشأن بين حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٨.

١٥٧- ويجري حالياً إعداد خطة عمل بشأن آثار البيئة على الصحة العامة لتحديد التوجه الاستراتيجي للأنشطة التي تتصدى لها في نيوزيلندا. وستبيّن خطة العمل المخاطر البيئية المحلية والوطنية والإقليمية على الصحة العامة وتوفر استراتيجيات وتقارير عن كيفية إدارة هذه المخاطر. وتهدف الخطة إلى مساعدة الأشخاص المعنيين بآثار البيئة وإلى تقديم توجيهات وإطار عمل لدفع عجلة الأعمال المضطلع بها لمواجهةها.

## سادساً - الخلاصة

١٥٨- ترحب الحكومة بهذه الفرصة التي مُنحتها لتقييم أداء نيوزيلندا في مجال حقوق الإنسان. وعلى الرغم من إحراز بلدنا تقدماً في عدة مجالات، ندرك أن ثمة تحديات هامة لا تزال قائمة. ونتطلع إلى المشاركة في الحوار المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل وإلى تلقي توصيات الدول، فضلاً عن التعاون المستمر مع المجتمع المدني، إذ إن الحكومة تسترشد بهذه الأمور لتحديد التدابير التي ستستخدمها مستقبلاً بشأن حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

### Notes

- 1 UPR recommendations 42, 43.
- 2 UPR recommendations 30, 37, 86, 88.
- 3 The Treaty of Waitangi (Te Tiriti o Waitangi) is New Zealand's founding document, signed in 1840 by British Representatives and Māori rangatira (chiefs). It remains the basis of the relationship between Māori and the New Zealand Government.
- 4 UPR recommendations 28, 47.
- 5 UPR recommendations 154, 155.
- 6 UPR recommendations 1, 3, 4, 6, 7, 15, 29, 31, 47, 89.
- 7 International Covenant on Civil and Political Rights; International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights; International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination; Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women; Convention on the Rights of the Child; Convention Against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment; and the Convention on the Rights of Persons with Disabilities.
- 8 UPR recommendations 48, 49, 50.
- 9 UPR recommendations 57, 106–112, 114–128, 134, 142.
- 10 Pasifika is a term that describes people living in New Zealand of Pacific descent.
- 11 UPR recommendation 25.
- 12 UPR recommendations 64, 68, 71, 73, 75–77, 81–84, 102, 103, 133.
- 13 These programmes include: The 'Tikanga Māori' Motivational Programme offers culturally-responsive motivational programmes for people who identify as Māori; 'Mauri Tū Pae' is a programme to reduce reoffending, delivered in the five Te Tirohanga (Māori focus) units and at the Northland Regional Corrections Facility; Qualifications in Māori language and culture are delivered at many prison sites; The 'Whare Oranga Ake' Māori culturally-based programme houses minimum-security prisoners nearing release outside prison in self-care accommodation; The 'Tiaki Tangata' programme supports long-term prisoners transitioning back into the community on release; 'Mana Wahine' Māori culturally-based units operate at the three women's corrections facilities; and the 'Saili Matagi' rehabilitation programme targets Pasifika men serving a sentence for violent offences by providing behavioural support.
- 14 The Waitangi Tribunal is a standing commission of inquiry with the statutory jurisdiction to consider claims that the Crown has breached the principles of the Treaty of Waitangi and, if the Tribunal so finds, to make (principally non-binding) recommendations to the Crown to remedy the breach.
- 15 UPR recommendations 64–66, 68, 69, 71, 72, 74, 75, 78–80, 139, 140–144.
- 16 UPR recommendation 142.
- 17 UPR recommendations 64, 69, 72, 75, 79, 80, 136, 137.
- 18 A Before School Check is a free health and development check for 4-year olds.

- 
- 19 A community treatment order requires patients to accept psychiatric treatment outside hospital, subject to regular, independent review. The core requirements are to maintain continuing contact with community mental health professionals and to accept medication as prescribed.
- 20 UPR recommendations 91, 93, 94.
- 21 UPR recommendation 141.
- 22 UPR recommendation 92.
- 23 These organisations include the Institute of Directors, Business New Zealand, Champions of Change, Global Women and NZX.
- 24 UPR recommendations 96–99.
- 25 UPR recommendations 129, 130.
- 26 UPR recommendations 44, 55–63, 67, 70, 107, 112, 123, 124, 138, 142.
- 27 UPR recommendations 72, 75, 105, 136.
- 28 Enabling Good Lives is a principles-based approach to supporting persons with disabilities that offers choice and control over the supports they receive.
- 29 UPR recommendations 40, 41, 87.
- 30 UPR recommendation 85.
- 31 UPR recommendation 143.
- 32 UPR recommendations 51–53.
- 33 Housing New Zealand provides housing services to New Zealanders in need.
- 34 UPR recommendations 145, 146, 148–152.
- 35 UPR recommendation 101, 147.
- 36 UPR recommendation 131.
-